

الشركة الأولى القابضة - ش.م.ك. (قابضة) (المجموعة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة
للفترة المنتهية في 31 مارس 2016
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

المحتويات

صفحة

2 - 1
3
4
5
6
7
31 - 8

تقرير مراقب الحسابات المستقل
بيان المركز المالي المجمع
بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
بيان التدفقات النقدية المجمع
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

الشركة الأولى القابضة - ش.م.ك. (قابضة) (المجموعة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة
للفترة المنتهية في 31 مارس 2016
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة المساهمين المحترمين
الشركة الأولى القابضة - ش.م.ك. (قابضة)
دولة الكويت

تقرير حول البيانات المالية المجمعة

لقد دققت البيانات المالية المجمعة المرفقة لشركة الأولى القابضة - ش.م.ك. (قابضة) (الشركة الأم) وشركاتها التابعة (المجموعة) والتي تتضمن بيان المركز المالي المجموع كما في 31 مارس 2016 وبيانات الأرباح أو الخسائر والأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة لفترة الخمسة عشر شهراً المنتهية آنذاك وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية المجمعة

إن إعداد وعرض البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية من مسؤولية الإدارة. وتقوم الإدارة بتحديد نظام الرقابة الداخلي الذي تراه ضرورياً لإعداد البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة بحيث لا تتضمن أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

مسؤولية مراقب الحسابات

إن مسؤوليتي هي إبداء الرأي حول تلك البيانات المالية المجمعة بناءً على التدقيق الذي قمت به. لقد قمت بالتدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب الإلتزام بأخلاقيات المهنة وتخطيط وتنفيذ إجراءات التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة لا تتضمن أخطاء مادية.

تشتمل إجراءات التدقيق الحصول على الأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية المجمعة. يتم إختيار الإجراءات إستناداً إلى تقدير مراقب الحسابات، وتشتمل على تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ. ولتقييم تلك المخاطر، يأخذ مراقب الحسابات في الاعتبار نظام الرقابة الداخلي لإعداد وعرض البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة بغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة للظروف وليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلي. ويتضمن التدقيق تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة.

باعتقادي أن الأدلة المؤيدة التي تم الحصول عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً يمكنني من إبداء رأيي التدقيق المتحفظ.

أسس الرأي المتحفظ

1. كما هو مبين في إيضاح رقم 9 (1) حول البيانات المالية المجمعة المرفقة، قامت الشركة الأم بتكوين مخصص كامل مقابل استثمارها البالغ 4,000,000 دينار كويتي في شركة الباب القابضة - ش.م.ك. (قابضة) (شركة زميلة) في السنوات السابقة. لم أتمكن من تحديد معقولية تكوين ذلك المخصص ومن الحصول على أدلة كافية وملائمة عن القيمة الدفترية لاستثمار الشركة الأم في الشركة الزميلة وذلك لعدم توفر بيانات مالية مدققة للشركة الزميلة. وبالتالي، لم أتمكن من التأكد إن كان ضرورياً إجراء تعديل للقيمة الدفترية.

2. كما هو مبين في إيضاح رقم 9 (2) حول البيانات المالية المجمعة المرفقة، قامت الشركة الأم بإحتساب حصتها في الاستثمار والتي تمثل 21.88% في شركة ورثة محمد رفيع حسين معرفي - ذ.م.م. بمبلغ 695,292 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2009، ومع ذلك لم تحصل الشركة الأم على كتاب تنازل من الشركاء في شركة ورثة محمد رفيع حسين معرفي - ذ.م.م. لاستثمارها بنسبة 21.88% منذ العام 2007. لذا لم يكن من الممكن التأكد من وجود تأثير جوهري للشركة الأم على شركة ورثة محمد رفيع حسين معرفي - ذ.م.م. وقد أدى ذلك إلى زيادة إجمالي الموجودات بمبلغ 695,292 دينار كويتي وحقوق الملكية بمبلغ 36,011 دينار كويتي منذ السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009 أيضاً، إن البيانات المالية المدققة للشركة الزميلة لم تكن متوفرة منذ السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010، وبالتالي، لم أتمكن من التأكد ما إذا كان ضرورياً إجراء تعديل على القيمة الدفترية.

تدقيق حسابات | ضرائب | استشارات

3. كما هو مبين في إيضاح رقم 2 (ب)(1) حول البيانات المالية المجمعة المرفقة، إن شركة مجموعة معرفي الدولية ذ.م.م. (شركة تابعة تم إستبعادها في سنة 2009) تحت التصفية وإنه لم أتمكن من الحصول على تقرير المصفي القانوني لشركة مجموعة معرفي الدولية - ذ.م.م. كما في 31 مارس 2016. وبالتالي، لم أتمكن من تحديد تأثير أية إلتزامات إضافية نتيجة تصفية شركة مجموعة معرفي الدولية - ذ.م.م.
4. كما هو مبين في إيضاح رقم 10 حول البيانات المالية المجمعة المرفقة، إن الشركة الكويتية للصيانة العامة - ذ.م.م. (شركة تابعة) تحت التصفية وإنه لم أتمكن من الحصول على تقرير المصفي القانوني للشركة كما في 31 مارس 2016. وبالتالي، لم أتمكن من التأكد إن كان ضروريا إجراء أي تعديلات على البيانات المالية المجمعة.
5. كما هو مبين في إيضاح رقم 6 حول البيانات المالية المجمعة المرفقة، لم أتمكن من التأكد من وجود واكتمال بعض الأرصدة الدائنة لأطراف ذات صلة نظراً لعدم توافر مصادقات بمبلغ 3,916,835 دينار كويتي.

الرأي المتحفظ

برأيي، وبإستثناء أثر أية تعديلات قد تترتب على ما ورد في فقرة أسس الرأي المتحفظ، فإن البيانات المالية المجمعة تظهر بصورة عادلة - من جميع النواحي المادية - المركز المالي للمجموعة كما في 31 مارس 2016 وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية لفترة الخمسة عشر شهراً المنتهية آنذاك وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

التأكيد على أمر

أود أن أشير إلى إيضاح رقم 25 (2) حول البيانات المالية المجمعة فيما يتعلق بالقضايا المرفوعة من قبل المجموعة أو ضدها. إن رأيي أيضاً غير متحفظ فيما يتعلق بهذا الأمر.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

برأيي كذلك، أن البيانات المالية المجمعة تتضمن ما نص عليه قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016، ولائحته التنفيذية وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم، وأنتي قد حصلت على المعلومات التي رأيته ضرورية لأداء مهمتي، وأن الشركة الأم تمسك حسابات منتظمة، وأن الجرد أجري وفقاً للأصول المرعية، وأن البيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة الأم، وفي حدود المعلومات التي توافرت لدي، لم تقع خلال فترة الخمسة عشر شهراً المنتهية في 31 مارس 2016 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016، ولائحته التنفيذية أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم على وجه يؤثر مادياً في المركز المالي للمجموعة أو نتائج أعمالها.

د. شعيب عبد الله شهاب

مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 33
RSM البزيع وشركاهم

دولة الكويت
15 نوفمبر 2016

الشركة الأولى القابضة - ش.م.ك. (قابضة) وشركاتها التابعة (المجموعة)

بيان المركز المالي المجمع

كما في 31 مارس 2016

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

31 ديسمبر 2014	31 مارس 2016	إيضاح	الموجودات
			14) موجودات متداولة :
4,419,129	1,822,772		→ نقد في الصندوق ولدى البنوك
1,089,054	867,702	3	→ 5) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
10,049,801	9,268,518	4	→ مدينون وأرصدة مدينة أخرى
695,848	3,067,500	5	إجمالي المبلغ المستحق من عملاء عن أعمال عقود
1,289,914	1,037,200	6	→ 15) مستحق من أطراف ذات صلة
2,751,653	3,096,449	7	بضاعة
200,000	200,000		أرض محتفظ بها لغرض المتاجرة
20,495,399	19,360,141		مجموع الموجودات المتداولة
			موجودات غير متداولة :
2,030,295	2,356,701	8	→ 16) موجودات مالية متاحة للبيع
32,025,114	30,607,148	9	استثمار في شركات زميلة
90,206	90,206	10	استثمار في شركات تابعة غير مجمعة
55,259	29,159	11	موجودات غير ملموسة
10,670,413	12,700,366	12	ممتلكات وعقارات ومعدات
44,871,287	45,783,580		مجموع الموجودات غير المتداولة
65,366,686	65,143,721		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			مطلوبات متداولة :
768,997	743,551	13	إقتراضات بنكية
841,517	819,117	14	أوراق دفع
12,799,899	15,534,628	15	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
97,457	1,590,767	5	إجمالي المبلغ المستحق إلى عملاء عن أعمال عقود
1,672,555	1,912,368	6	مستحق إلى أطراف ذات صلة
16,180,425	20,600,431		مجموع المطلوبات المتداولة
			مطلوبات غير متداولة :
27,099,154	25,810,451	13	إقتراضات بنكية
6,373,627	6,596,142	6	مستحق إلى أطراف ذات صلة
2,229,869	2,346,643	16	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
35,702,650	34,753,236		مجموع المطلوبات غير المتداولة
51,883,075	55,353,667		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية :
10,000,000	10,000,000	17	رأس المال
870,353	870,353	18	احتياطي إجباري
926,868	926,868	19	احتياطي اختياري
5,784,418	6,728,410		فائض إعادة التقييم
(4,460,652)	(5,611,048)		التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة
17,713	43,158		تعديلات ترجمة عملات أجنبية
192,319	(3,343,870)		(خسائر متراكمة) أرباح مرحلة
13,331,019	9,613,871		حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم
152,592	176,183		الحصص غير المسيطرة
13,483,611	9,790,054		مجموع حقوق الملكية
65,366,686	65,143,721		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (29) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

عبد المنان محمد ربيع معرفي
نائب رئيس مجلس الإدارة

عباس سالم الشطي
رئيس مجلس الإدارة

الشركة الأولى القابضة - ش.م.ك. (قابضة) وشركاتها التابعة (المجموعة)
بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
للفترة المنتهية في 31 مارس 2016
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

للفترة المنتهية شهر 31 مارس 2016	للفترة المنتهية شهر 31 مارس 2014	إيضاح	
2,861,789	3,267,915		المبيعات
17,275,689	15,809,565		إيرادات العقود
20,137,478	19,077,480	20	
(1,758,848)	(1,941,031)		تكلفة المبيعات
(14,025,211)	(11,935,475)		تكلفة العقود
(15,784,059)	(13,876,506)	20	
4,353,419	5,200,974	20	مجمول الربح
(4,284,097)	(4,434,718)	21	مصاريف عمومية وإدارية
(242,586)	(306,753)		مصاريف بيع وتوزيع
(537,380)	(190,002)	11 ، 12	استهلاك وإطفاء
(710,644)	269,501		ربح (خسائر) من العمليات
16,888	47,425	22	صافي أرباح الاستثمارات
1,209,721	(179,708)	23	صافي مخصصات (محملة) لم يعد لها ضرورة
-	(3,549,831)	15	مخصص قضايا قانونية
(15,480)	(83,415)	8	خسائر الإنخفاض في قيمة موجودات مالية متاحة للبيع
5,199,992	620,419	9	حصة من نتائج أعمال شركات زميلة
(1,652,010)	(1,740,364)		مصاريف تمويلية
295,276	1,025,076	24	إيرادات أخرى
4,343,743	(3,590,897)		(خسائر) ربح الفترة / السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة
(11,292)	-		حصة الزكاة
4,332,451	(3,590,897)		صافي (خسائر) ربح الفترة / السنة
4,325,566	(3,607,982)		الخاصة بـ :
6,885	17,085		مساهمي الشركة الأم
4,332,451	(3,590,897)		الحصص غير المسيطرة
			صافي (خسائر) ربح الفترة / السنة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (29) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

الشركة الأولى القابضة - ش.م.ك. (قابضة) وشركاتها التابعة (المجموعة)
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع
للفترة المنتهية في 31 مارس 2016
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014	لفترة الخمسة عشر شهرًا المنتهية في 31 مارس 2016	إيضاح	صافي (خسائر) ربح الفترة / السنة
4,332,451	(3,590,897)		
			(الخسائر الشاملة) الدخل الشامل الآخر:
			ينود ممكن أن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر
101,001	(92,073)		المتعلق بالموجودات المالية المتاحة للبيع:
-	(365)		التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية المتاحة للبيع
(30,524)	-		المعكوس نتيجة بيع موجودات مالية متاحة للبيع
70,477	(92,438)		المعكوس نتيجة الإنخفاض في قيمة موجودات مالية متاحة للبيع
148,349	(1,058,422)	9	حصة من (الخسائر الشاملة الأخرى) الدخل الشامل الآخر في شركات
19,753	25,579		زميلة
			فروقات ترجمة عملة من العمليات الأجنبية
-	1,026,241	12	ينود لن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر
(14,480)	(3,620)	9	فائض إعادة التقييم للفترة
224,099	(102,660)		حصة من فائض إعادة التقييم لشركة زميلة
4,556,550	(3,693,557)		(الخسائر الشاملة الأخرى) الدخل الشامل الآخر للفترة / للسنة
			مجموع (الخسائر الشاملة) الدخل الشامل للفترة / للسنة
4,549,214	(3,717,148)		الخاصة بـ:
7,336	23,591		مساهمي الشركة الأم
4,556,550	(3,693,557)		الحصص غير المسيطرة
			مجموع (الخسائر الشاملة) الدخل الشامل للفترة / للسنة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (29) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

الشركة الأولى القابضة - ش.م.ك. (قابضة) وشركاتها التابعة (المجموعة)
 بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمعة
 للفترة المنتهية في 31 مارس 2016
 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

حقوق الملكية الخاصة بمتاسي الشركة الأم									
المجموع	الحصص غير المستطرة	المجموع القيمي	(خسائر متراكمة) أرباح مرحلة	تبدلات ترجمة صلاوات أجنبية	التغيرات في القيمة في القوة المالية	فائض إعادة التقييم	احتياطي إحتياطي	احتياطي إحتياطي	رأس المال
8,927,467	145,662	8,781,805	(4,498,683)	(1,941)	(4,679,126)	6,164,334	926,868	870,353	10,000,000
4,556,550	7,336	4,549,214	4,325,566	19,654	218,474	(14,480)	-	-	-
(406)	(406)	-	365,436	-	-	(365,436)	-	-	-
13,483,611	152,592	13,331,019	192,319	17,713	(4,460,652)	5,784,418	926,868	870,353	10,000,000
(3,693,557)	23,591	(3,717,148)	(3,607,982)	25,445	(1,150,396)	1,015,785	-	-	-
-	-	-	71,793	-	-	(71,793)	-	-	-
9,790,054	176,183	9,613,871	(3,343,870)	43,158	(5,611,048)	6,728,410	926,868	870,353	10,000,000

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (29) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

الشركة الأولى القابضة - ش.م.ك. (قابضة) وشركاتها التابعة (المجموعة)
بيان التدفقات النقدية المجمع
للفترة المنتهية في 31 مارس 2016
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

للفترة الخمسة عشر شهرًا المنتهية في 31 مارس 2016	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014	
(3,590,897)	4,343,743	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
375,473	769,915	(خسائر) ربح الفترة / السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة
651,819	7,260,140	مخصص زكاة لم يعد له ضرورة
(2,371,652)	1,665,372	التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية :
(421,111)	(69,310)	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
(1,022,083)	(2,569,154)	إجمالي المبلغ المستحق من عملاء عن أعمال عقود
1,493,310	(80,369)	بضاعة
422,306	6,944,174	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
(288,112)	(267,593)	إجمالي المبلغ المستحق إلى عملاء عن أعمال عقود
-	(50,224)	النقد الناتج من العمليات
134,194	6,626,357	المدفوع لمكافأة نهاية الخدمة
		الزكاة المدفوعة
		صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
(299,653)	(1,440,618)	التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
404,330	1,378,913	شراء موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
352	2,507	المحصل من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(655,142)	(170,421)	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر - صافي حركة نقد محفظة
128,830	-	شراء موجودات مالية متاحة للبيع
23,902	(37,263)	المحصل من بيع موجودات مالية متاحة للبيع
(1,353,197)	(805,125)	موجودات مالية متاحة للبيع - صافي حركة نقد محفظة
10,504	11,614	شراء ممتلكات وعقارات ومعدات
1,140,242	183,316	المحصل من بيع ممتلكات وعقارات ومعدات
(599,832)	(877,077)	توزيعات أرباح مستلمة
		صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
(414,149)	(170,468)	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
(22,400)	(2,504,709)	إقتراضات بنكية
(184,958)	1,747,307	أوراق دفع
(1,509,212)	(1,674,249)	أرصدة أطراف ذات صلة - بالصافي
(2,130,719)	(2,602,119)	مصاريف تمويلية مدفوعة
(2,596,357)	3,147,161	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
4,419,129	1,271,968	صافي (النقص) الزيادة في النقد في الصندوق ولدى البنوك
1,822,772	4,419,129	نقد في الصندوق ولدى البنوك في بداية الفترة / السنة
		نقد في الصندوق ولدى البنوك في نهاية الفترة / السنة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (29) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

1 - التأسيس والنشاط

تأسست الشركة الأولى القابضة - ش.م.ك. (قابضة) (الشركة الأم) كشركة قابضة بموجب عقد تأسيس موثق لدى إدارة التسجيل العقاري والتوثيق بوزارة العدل تحت رقم 2428 / جلد 1 بتاريخ 31 ديسمبر 1996 وآخر تعديلاته بتاريخ 14 يناير 2016. تم قيد الشركة الأم في السجل التجاري تحت رقم 68611 بتاريخ 11 فبراير 1997. إن عنوان الشركة الأم المسجل هو : ص.ب. 122 - الصفاة ، 13002 - دولة الكويت ، وإن أهم أنشطتها ما يلي :

- تملك أسهم شركات مساهمة كويتية أو أجنبية ، وكذلك تملك أسهم أو حصص في شركات ذات مسؤولية محدودة أو الاشتراك في تأسيس هذه الشركات بنوعها وإدارتها وإقراضها وكفالتها لدى الغير .
- إقراض الشركات التي تملك فيها الشركة الأم ما لا يقل عن 20% من رأس مال الشركة المقترضة وكفالتها لدى الغير .
- تملك حقوق الملكية الصناعية من براءات اختراع أو علامات تجارية صناعية أو رسوم صناعية أو أية حقوق أخرى تتعلق بذلك وتاجيرها سواء في داخل دولة الكويت أو خارجها .
- تملك المنقولات أو العقارات اللازمة لمباشرة نشاط الشركة الأم في الحدود المسموح بها وفقاً للقانون .
- استغلال الفوائض المالية المتوفرة لدى الشركة عن طريق استثمارها في محافظ مالية تدار من قبل شركات وجهات متخصصة.

ويكون للشركة الأم مباشرة الأعمال السابق ذكرها في دولة الكويت وفي الخارج بصفة أصلية أو بالوكالة . ويجوز للشركة الأم أن تكون لها مصلحة أو أن تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاول أعمالاً شبيهة أو التي قد تعاون على تحقيق أغراضها في الكويت أو في الخارج ، ولها أن تنشئ أو تشارك أو تشتري هذه الهيئات .

تم إصدار قانون الشركات الجديد رقم 1 لسنة 2016 في 24 يناير 2016، وتم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 1 فبراير 2016 والذي حل محل قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012، والتعديلات اللاحقة له. وفقاً للمادة رقم (5)، يعمل بالقانون الجديد اعتباراً من 26 نوفمبر 2012، تم إصدار الأنحة التنفيذية الجديدة للقانون رقم 1 لسنة 2016 في 12 يوليو 2016 وتم نشرها في الجريدة الرسمية بتاريخ 17 يوليو 2016 والتي تم بموجبها إلغاء اللائحة التنفيذية للقانون رقم 25 لسنة 2012. إن تطبيق قانون الشركات الجديد ليس من المتوقع أن يكون له أي تأثير على الشركة الأم.

وافقت الجمعية العمومية غير العادية المنعقدة بتاريخ 10 سبتمبر 2015 على تعديل الفترة المالية للشركة الأم من 1 يناير حتى 31 ديسمبر لتصبح من 1 أبريل وتنتهي في 31 مارس من كل سنة، ونتيجة لذلك ستكون البيانات المالية المجمعة السنوية من 1 يناير 2015 وتنتهي في 31 مارس 2016. إن البيانات المالية المجمعة المرفقة تتضمن المعلومات لفترة الخمسة عشر شهراً المنتهية في 31 مارس 2016 ومعلومات المقارنة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة من قبل أعضاء مجلس الإدارة بتاريخ 15 نوفمبر 2016. إن الجمعية العمومية السنوية للمساهمين لديها صلاحية تعديل تلك البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

2 - السياسات المحاسبية الهامة

تم إعداد البيانات المالية المجمعة المرفقة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً لمتطلبات القرار الوزاري رقم 18 لعام 1990 ذات الصلة ، وتلخص السياسات المحاسبية الهامة فيما يلي :

أ - أسس الإعداد:

يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للشركة الأم، ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الأراضي المستأجرة والمباني، والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وبعض الموجودات المالية المتاحة للبيع والتي تدرج بقيمتها العادلة.

تستند التكلفة التاريخية عموماً على القيمة العادلة للمبلغ المدفوع في مقابل السلع والخدمات . إن القيمة العادلة هي المبلغ المستلم عن بيع الأصل أو المدفوع لسداد الالتزام في معاملة عادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس.

إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إجراء بعض الآراء والتقديرات والافتراضات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. لقد تم الإفصاح عن الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة في إيضاح رقم 2 (ر).

المعايير الصادرة وجارية التأثير

إن السياسات المحاسبية المطبقة من قبل المجموعة مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة، باستثناء التغيرات الناتجة عن تطبيق التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية التالية كما في 1 يناير 2015 :

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) - الممتلكات والعقارات والمعدات، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (38) -

الموجودات غير الملموسة

إن التعديلات على هذه المعايير والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2014 توضح أن تحديد الاستهلاك أو الإطفاء المتراكم عند استخدام طريقة إعادة التقييم لا يعتمد على أساس التقييم المستخدم. توضح تلك التعديلات أيضاً أن الاستهلاك أو الإطفاء المتراكم يمثلان الفارق بين مجمل تكلفة الأصل وقيمه الدفترية، وبالتالي، فإنه عندما يتم تعديل القيمة التخريدية أو الأعمار الانتاجية أو طرق الاستهلاك أو الإطفاء قبل إعادة التقييم، فإن تعديل أرصدة الاستهلاك أو الإطفاء المتراكم لا تكون بالتناسب مع التغير في مجمل تكلفة الأصل.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (24) - الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات صلة

إن التعديلات على هذه المعايير والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2014 توضح أن المنشأة المدبرة (وهي تلك التي تقدم خدمات الإدارة الرئيسية للمنشآت الأخرى) تعتبر طرف ذو صلة ومن ثم فإنها تخضع لمتطلبات الإفصاح الخاصة بالأطراف ذات صلة. إضافة إلى ذلك، فإن المنشأة المستفيدة بخدمات الشركة المدبرة مطالبة بالإفصاح عن المصاريف المتكبدة مقابل هذه الخدمات الإدارية.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (13) - قياس القيمة العادلة

إن التعديلات على هذا المعيار والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2014 توضح أن الاستثناء المتعلق بالمحافظ الوارد بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 13 ينطبق على جميع أنواع العقود التي تخضع لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (أو معيار المحاسبة الدولي رقم 39، حسبما ينطبق)، بغض النظر عن كونها تتماشى مع تعريف الموجودات أو المطلوبات المالية.

إن التعديلات المذكورة أعلاه ليس لها أي تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

المعايير الصادرة وغير جارية التأثير

إن المعايير الجديدة والمعدلة التالية قد تم إصدارها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، ولم يتم تطبيقها من قبل المجموعة:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) - "الأدوات المالية"

يسري المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، ويحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم 39 - الأدوات المالية: التحقق والقياس. إن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) يحدد الكيفية التي يجب على المنشأة أن تصنف وتقيس أدواتها المالية أن تتضمن نموذج الخسارة المتوقع الجديد لإحتساب انخفاض قيمة الموجودات المالية ومتطلبات نموذج محاسبة التغطية الجديد، كما يوضح المبادئ في الاعتراف والإلغاء للأدوات المالية من معيار المحاسبة الدولي رقم (39).

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) - الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء

يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، والذي يحدد إطار شامل لكيفية وتوقيت وأحقية الاعتراف بالإيرادات. سوف يحل هذا المعيار محل المعايير والتفسيرات الجارية التالية عند تطبيقه:

- معيار المحاسبة الدولي رقم (18) - الإيرادات.
- معيار المحاسبة الدولي رقم (11) - عقود الأنشاء.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (13) - برامج ولاء العملاء.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (15) - إتفاقيات بناء العقارات.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (18) - الموجودات المحولة من العملاء.
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير رقم (31) - إيرادات خدمات الدعاية الناتجة عن معاملات مقايضة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (38) - توضيح الطرق المقبولة للإهلاك

والإطفاء

إن تلك التعديلات الجارية للتأثير للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016 توضح الأساس الوارد في معيار المحاسبة الدولي رقم (16) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (38)، والذي يبين أن الإيرادات تعكس نمط المنافع الاقتصادية الناتجة من الأعمال التجارية (التي تشمل الأصل كجزء منها)، وليست المنافع الاقتصادية الناتجة عن استخدام الأصل ذاته. ونتيجة لذلك، فإن الطرق المستندة إلى نمط الإيرادات لا يمكن استخدامها لإهلاك الممتلكات والعقارات والمعدات، ولكن يمكن استخدامها فقط في حالات محدودة للغاية لإطفاء الموجودات غير الملموسة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (27) - طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية المنفصلة

إن تلك التعديلات الجارية للتأثير للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016 تسمح للمنشآت باستخدام طريقة حقوق الملكية للمحاسبة عن استثماراتها في الشركات التابعة وشركات المحاصة والشركات الزميلة في بياناتها المالية المنفصلة. يجب تطبيق هذه التعديلات بأثر رجعي على المنشآت التي تقوم أساساً بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية وقامت بالتغيير إلى طريقة حقوق الملكية في بياناتها المالية المنفصلة.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) – معاملات بيع موجودات أو المساهمة بموجودات بين المستثمر وشركته الزميلة أو المحاصة
تناولت تلك التعديلات الاختلافات بين متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (28) – "الاستثمار في شركات زميلة وشركات محاصة" و المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10) – "البيانات المالية المجمعة"، حيث وضحت أن الاعتراف بالربح أو الخسارة الناتجين عن معاملات بيع موجودات أو المساهمة بموجودات مع شركة زميلة أو شركة محاصة يعتمد على ما إذا كانت تلك الموجودات تمثل أعمالاً تجارية من عدمه. إن التعديلات كانت مارية مبدئياً على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016، ومع ذلك، في ديسمبر 2015، تم تأجيل سريان هذا التعديل إلى مدة غير محددة مع السماح بالتطبيق المبكر لهذا التعديل.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) – مبادرة الإفصاحات
إن التعديلات على هذا المعيار والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016 توضح بعض الآراء المستخدمة عند عرض البيانات المالية. تضمنت تلك التعديلات ما يتعلق بالأمور التالية:

- المادية: حيث يجب ألا تكون المعلومات مبهمه عن طريق تجميع أو عرض معلومات غير مادية، كما يجب تطبيق عوامل المادية على كافة بنود البيانات المالية وكذلك على أي إفصاح محدد قد يتطلب أي معيار إدراجها بالبيانات المالية.
- بيان المركز المالي وبيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر: حيث يمكن دمج وتفصيل البنود المعروضة بهما إذا تطلب الأمر، كما توجد إرشادات إضافية حول الأجماليات الجزئية في هذه البيانات المالية، إضافة إلى أن الحصة من الدخل الشامل الآخر للشركات الزميلة وشركات المحاصة المحتسبة وفقاً لطريقة حقوق الملكية يجب جمعها وعرضها بالمجمل كبنود منفصلة بناء على إمكانية إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر.
- الإفصاحات: حيث تم إضافة أمثلة إضافية للطرق الممكنة لترتيب الإفصاحات وذلك للتأكيد على وجوب مراعاة قابلية الفهم وإمكانية المقارنة عند تحديد ترتيب تلك الإفصاحات.

تعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (10) و (12) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) – المنشآت الاستثمارية – استثناءات تجميع البيانات المالية
تسري التعديلات على هذه المعايير على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016، حيث تؤكد تلك التعديلات على تطبيق الاستثناء من اعداد البيانات المالية المجمعة والوارد في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 للمنشأة الأم التي تكون بدورها شركة تابعة لمنشأة استثمارية، حتى لو كانت هذه المنشأة الاستثمارية تقوم بقياس جميع شركاتها التابعة بالقيمة العادلة وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10. أما لو كانت الشركة التابعة تقدم خدمات وأنشطة استثمارية للمنشأة الاستثمارية، فإنه يجب تجميع هذه الشركة التابعة. توضح هذه التعديلات أن هذا الاستثناء ينطبق فقط على الشركات التابعة التي تتمثل أغراضها الرئيسية في تقديم خدمات وأنشطة استثمارية للمنشأة الاستثمارية الأم، بغض النظر عن كون تلك الشركات التابعة في ذاتها هي شركات استثمارية، وعليه، يجب قياس جميع الشركات التابعة الأخرى للمنشأة الاستثمارية والتي لا ينطبق عليها هذا الاستثناء بالقيمة العادلة.

ترتب على هذه التعديلات على المعيار تعديلات أخرى لمعيار المحاسبة الدولي رقم 28 للتأكيد على أن الاستثناء من تطبيق طريقة حقوق الملكية ينطبق أيضاً على المنشأة المستثمرة في شركة زميلة أو شركة محاصة في حال كانت تلك المنشأة المستثمرة هي شركة تابعة لمنشأة استثمارية، حتى لو كانت تلك المنشأة الاستثمارية الأم تقوم بقياس جميع شركاتها التابعة بالقيمة العادلة. تم أيضاً تعديل معيار المحاسبة الدولي رقم 28 للسماح للمنشأة بالإبقاء على استخدام شركتها الزميلة أو التابعة (فيما لو كانت أي منهما منشأة استثمارية) لطريقة القياس بالقيمة العادلة للشركات التابعة لهما بدلاً من تطبيق سياسات محاسبية موحدة على مستوى المجموعة.

كما توضح التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 12 أنه يجب على المنشأة الاستثمارية التي تقوم بقياس جميع شركاتها التابعة بالقيمة العادلة أن تقوم بعرض الإفصاحات اللازمة للمنشآت الاستثمارية طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 12.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) – الأدوات المالية – الإفصاحات
تسري التعديلات على هذه المعايير على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016، حيث تتضمن تلك التعديلات توضيحاً على أنه بالنسبة للموجودات المالية المحولة لأطراف أخرى إستناداً إلى اتفاقيات خدمة لهذه الموجودات المالية والتي تسمح للطرف المحول بالغاء الاعتراف بتلك الموجودات عند تحويلها، فإن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 يتطلب الإفصاح عن جميع أشكال التداخل المستمرة التي قد تكون لا تزال متاحة لهذا الطرف في الموجودات المحولة. يوضح هذا المعيار إرشادات لتحديد مفهوم التداخل المستمر في هذا السياق، بالإضافة إلى إرشادات خاصة لمساعدة إدارة المنشأة في تحديد ما إذا كانت اتفاقيات الخدمة لهذه الموجودات المالية المحولة تمثل تداخلاً مستمراً أم لا. وقد استتبع هذه التعديلات تعديلاً على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 1 لمنح نفس الميزة لمن يقوم بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية للمرة الأولى. كما تضمنت التعديلات على هذا المعيار تعديلاً آخر يوضح أن الإفصاحات الإضافية التي تتطلبها تلك التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 غير مطلوبة تحديداً لجميع الفترات المالية المرحلية، إلا إذا طلبها معيار المحاسبة الدولي رقم 34.

إن المجموعة بصدد تقييم التأثير المحتمل على البيانات المالية المجمعة الناتج عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15، بينما التعديلات على المعايير الأخرى لا يتوقع أن يكون لها أي تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

ب - أسس التجميع:

تتضمن البيانات المالية المجمعة، البيانات المالية للشركة الأم وللشركات التابعة التالية (المشار إليها بالمجموعة):

نسبة الملكية	31 مارس 2016	31 ديسمبر 2014	الأنشطة الرئيسية	اسم الشركة التابعة
				شركة وارة للإنشاءات - ش.م.ك. (مقولة) وشركاتها التابعة - شركة مجموعة معرفي الهندسية - ذ.م.م. وشركة الغزير للنجارة - ذ.م.م. وشركة وارة العالمية للمشاريع الكهربائية والميكانيكية - ذ.م.م. وشركة المعيد للتجارة العامة - ذ.م.م. وشركة وارة للإنشاءات - ش.م.م. (سلطنة عُمان) شركة مجموعة الرياض للتجارة العامة والمقاولات - ذ.م.م. وشركتها التابعة - شركة مركز التنظيف الشامل للاستيراد والتصدير ووكيل بالعمولة - ذ.م.م. شركة هندسة وصيانة التكيف (داسكو) - ش.م.ك. (مقولة)
			الإنشاءات والتصنيع	شركة الكويتية للمعارض - ش.م.ك. (مقولة)
99.5%	99.5%		دولة الكويت	
			التجارة العامة والمقاولات	
99.998%	99.998%		دولة الكويت	
99.333%	99.333%		دولة الكويت	
			التصنيع والمعارض والتسويق	
99%	99%		دولة الكويت	

1- وافقت الجمعية العمومية للشركاء لشركة مجموعة معرفي الدولية ذ.م.م. التي انعقدت بتاريخ 25 يوليو 2007 على تصفية الشركة التابعة. قامت المجموعة باستبعاد شركة مجموعة معرفي الدولية ذ.م.م. نتيجة لحكم المحكمة بتاريخ 15 مايو 2009 بتصفية الشركة التابعة. إن إجراءات التصفية لا تزال قيد التنفيذ.

2- قامت المجموعة بتجميع الشركات التابعة بناء على البيانات المالية المدققة كما في 31 ديسمبر 2015، وتم عمل التعديلات اللازمة على البيانات المالية المجمعة المرفقة نتيجة للمعاملات الجوهرية التي حدثت بين تاريخ البيانات المالية للشركات التابعة وتاريخ البيانات المالية المجمعة.

إن الشركات التابعة (المستثمر فيها) هي الشركات التي تسيطر عليها الشركة الأم. وتوجد السيطرة عندما تكون الشركة الأم:

- ذات سلطة على الشركة المستثمر فيها.
- قابلة للتعرض للخسارة، أو لديها حقوق عن عوائد متغيرة من مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها.
- لديها القدرة على استخدام سلطتها في التأثير على عوائد الشركة المستثمر فيها.

تقوم الشركة الأم بإعادة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف بأنه هناك تغييرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المبينة أعلاه.

عند تملك المجموعة لنسبة أقل من أغلبية حقوق التصويت بالشركة المستثمر فيها، فإنه يكون لديها السلطة على الشركة المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت لها كافية لإعطائها القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها من جانبها. تأخذ المجموعة جميع الحقائق والظروف ذات الصلة بعين الاعتبار في تقييم مدى كفاية حقوق التصويت في الشركة المستثمر فيها لإعطاء السلطة عليها، بما في ذلك:

- حقوق تصويت المجموعة نسبة إلى مدى توزيع حقوق التصويت الخاصة بالآخرين.
- حقوق التصويت المحتملة التي تحتفظ بها المجموعة، وأصحاب الأصوات الأخرى أو الأطراف الأخرى.
- الحقوق الناشئة عن ترتيبات تعاقدية أخرى.
- أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى مدى القدرة المالية للمجموعة على توجيه الأنشطة ذات الصلة عند اتخاذ القرارات، بما في ذلك أنماط التصويت في الاجتماعات السابقة للمساهمين.

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ بدء السيطرة الفعلية وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية. عند التجميع، يتم إستبعاد جميع الأرصدة والمعاملات المتبادلة بين الشركات بالكامل، بما فيها الأرباح المتبادلة والخسائر والأرباح غير المحققة. يتم إعداد البيانات المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتماثلة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة.

يتم إظهار الحصص غير المسيطرة من صافي موجودات الشركات التابعة المجمعة في بند مستقل من حقوق ملكية المجموعة. إن الحصص غير المسيطرة تتكون من مبلغ تلك الحصص في تاريخ بدء دمج الأعمال ونصيب الحصص غير المسيطرة من التغير في حقوق الملكية منذ تاريخ الدمج.

تقاس الحصص غير المسيطرة إما بالقيمة العادلة، أو بحصتها النسبية من الموجودات والمطلوبات المحددة للشركة المشتراة، وذلك على أساس كل عملية على حدة.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة، دون فقدان السيطرة، كمعاملة ضمن حقوق الملكية. يتم تعديل المبالغ الدفترية لحصص ملكية المجموعة والحصص غير المسيطرة لتعكس التغيرات للحصص المتعلقة بها في الشركات التابعة. إن أية فروقات بين الرصيد المعدل للحصص غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المحصل يتم الإعراف بها مباشرة في حقوق الملكية الخاصة بملك الشركة الأم. يتم قيد الخسائر على الحصص غير المسيطرة حتى وإن نتج عن ذلك القيد عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها تقوم بالآتي:

- استبعاد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة.
- استبعاد القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة.
- استبعاد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية.
- إدراج القيمة العادلة للمقابل المستلم.
- إدراج القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- إدراج أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر.
- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم من البنود المسجلة سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المرحلة طبقاً لما يلزم لهذه البنود.

ج - الأدوات المالية:

تقوم المجموعة بتصنيف أدواتها المالية كموجودات مالية ومطلوبات مالية. يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تكون المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقاً لمضمون الاتفاقية التعاقدية. إن الفوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر التي تتعلق بالأداة المالية المصنفة كمطلوبات تدرج كمصروف أو إيراد. إن التوزيعات على حاملي هذه الأدوات المالية المصنفة كحقوق ملكية يتم قيدها مباشرة على حقوق الملكية. يتم إظهار الأدوات المالية بالصافي عندما يكون للمجموعة حق قانوني ملزم لتسديد الموجودات والمطلوبات بالصافي وتتوي السداد إما بالصافي أو ببيع الموجودات وسداد المطلوبات في أن واحد.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي المجمع النقد في الصندوق ولدى البنوك، موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، والمدينين، والمستحق من (إلى) أطراف ذات صلة، وموجودات مالية متاحة للبيع، والإقتراضات البنكية، وأوراق الدفع، والدائنين.

الموجودات المالية

1- الاستثمارات المالية

التحقق المبني والقياس

تقوم المجموعة بتصنيف استثماراتها المالية ضمن الفئات التالية: موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وموجودات مالية متاحة للبيع. إن هذه التصنيفات تعتمد على الغرض من شراء هذه الاستثمارات ويحدد من قبل الإدارة عند التحقق المبني له.

أ) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

تتضمن هذه الفئة بندين فرعيين هما: موجودات مالية محتفظ بها لغرض التداول وموجودات مالية تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاقتناء.

يتم التصنيف كأصل مالي محتفظ به لغرض التداول إذا تم اقتناؤه أساساً لغرض بيعه في المدى القصير أو إذا كان جزءاً من محفظة استثمارات مدارة ولها اتجاه فعلي حالي نحو تحقيق أرباح في المدى القصير أو إذا كان مشتقة فعالة كأداة تحوط ولم يتم تصنيفها.

يتم تبويب الأصل المالي كمصنف بالقيمة العادلة من قبل الإدارة عند التحقق المبني إذا كان ذلك التصنيف يلغي أو يقلل بشكل كبير عدم التوافق في طريقة القياس أو التحقق الذي قد ينشأ بخلاف ذلك، أو إذا كان مداراً ويتم تقييم أدائها وإعداد تقارير داخلية عنها على أساس القيمة العادلة وفقاً لإدارة مخاطر موققة أو استراتيجية استثمارية.

ب) الموجودات المالية المتاحة للبيع:

إن الموجودات المالية المتاحة للبيع ليست من مشتقات الموجودات المالية وهي إما قد تم تصنيفها في هذه الفئة أو أنها غير متضمنة في أي من التصنيفات الأخرى.

يتم قيد عمليات شراء وبيع هذه الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة - وهو التاريخ الذي التزمت فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجودات. يتم قيد الموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف العمليات لجميع الموجودات المالية التي لا تدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

القياس اللاحق

بعد التحقق المبني، يتم إدراج الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة. إن القيم العادلة للموجودات المالية المسعرة مبنية على أسعار آخر أمر شراء. يتم احتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) من قبل المجموعة عن طريق استخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم استخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، واستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة.

يتم إثبات أية أرباح وخسائر محققة أو غير محققة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة. ويتم إدراج الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية المتاحة للبيع في التغيرات التراكمية في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر.

في حالة عدم توافر طريقة موثوقة بها لقياس الموجودات المالية المتاحة للبيع، يتم إدراجها بالتكلفة ناقصا خسائر الإنخفاض في القيمة، إن وجدت.

في حالة إستبعاد أو إنخفاض قيمة أصل مالي متاح للبيع، فإنه يتم تحويل أية تغييرات سابقة في القيمة العادلة والتي سبق تسجيلها في الدخل الشامل الآخر إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة.

إلغاء الإعتراف

يتم إلغاء الإعتراف بالاستثمار (كلياً أو جزئياً) في إحدى هاتين الحالتين:

- أ - عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في إستلام التدفقات النقدية من هذا الأصل المالي، أو،
- ب - عندما تحول المجموعة حقها في إستلام التدفقات النقدية من الأصل المالي، وذلك في الحالات التالية:
 - 1 - إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الأصل المالي من قبل المجموعة.
 - 2 - عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للأصل المالي أو الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الأصل. عندما تحتفظ المجموعة بالسيطرة، فيجب عليها إدراج الأصل المالي بحدود نسبة مشاركتها فيه.

الإنخفاض في القيمة

في نهاية كل فترة مالية، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود إنخفاض في قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية. في حالة الأوراق المالية المصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع، فإن أي إنخفاض جوهري أو مطول في القيمة العادلة للأصل المالي بحيث يصبح أقل من تكلفة الأصل المالي يؤخذ في الإعتبار عند تحديد ما إذا كان هناك إنخفاض في القيمة. يتم تقييم الإنخفاض الجوهري مقابل التكلفة الأصلية للأصل المالي، ويتم تحديد الإنخفاض المطول على أساس الفترة التي إنخفضت فيها القيمة العادلة عن التكلفة الأصلية. في حالة وجود أي دليل على حدوث إنخفاض في قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع فإن إجمالي الخسارة التراكمية - الفرق بين تكلفة الإقتناء والقيمة العادلة الحالية مخصوماً منها أي خسائر إنخفاض في القيمة لهذه الموجودات المالية والتي سبق الإعتراف بها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة - تحول من الدخل الشامل الآخر إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة. إن خسائر الإنخفاض في القيمة المعترف بها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة لأدوات الملكية والمصنفة كموجودات مالية المتاحة للبيع لا يتم عكسها من خلال بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة.

2 - المدينون:

يمثل المدينون المبالغ المستحقة من العملاء عن بيع بضائع أو خدمات منجزة ضمن النشاط الاعتيادي، ويتم الإعتراف مبدئياً بالمدينين بالقيمة العادلة وتقاس فيما بعد بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصاً مخصص الإنخفاض في القيمة. يتم إحتساب مخصص الإنخفاض في قيمة المدينين التجاريين عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن المجموعة غير قادرة على تحصيل ديونها خلال المدة الأصلية للمدينين. تكمن الصعوبات المالية الجوهريّة للمدينين في إحتمال تعرض المدين للإفلاس أو إعادة الهيكلة المالية أو عدم الانتظام في السداد أو عدم السداد، وتدل تلك المؤشرات على أن أرصدة المدينين التجاريين قد إنخفضت قيمتها بصفة دائمة. إن قيمة المخصص هي الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي. يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال إستخدام حساب مخصص، ويتم الإعتراف بمبلغ الخسارة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة. في حال عدم تحصيل أرصدة المدينين التجاريين، يتم شطب هذه الأرصدة مقابل حساب المخصص المتعلق بالمدينين التجاريين، إن السداد اللاحق للمبلغ السابق شطبه يدرج من خلال بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة.

المطلوبات المالية

1 - الدائنون:

يمثل رصيد الدائنون في الدائنين التجاريين والدائنين الآخرين. يمثل بند الدائنون التجاريون الإلتزام لسداد قيمة بضائع أو خدمات التي تم شراؤها ضمن النشاط الاعتيادي من الموردين. يتم إدراج الدائنين التجاريين مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم تصنيف الدائنون كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل، وبخلاف ذلك، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة.

2 - الإقتراض:

يتم إدراج القروض مبدئياً بصافي القيمة العادلة بعد خصم التكاليف المتكبدة. ولاحقاً يتم إدراج القروض بالتكلفة المطفأة، ويتم إحتساب الفروقات بين المبلغ المحصل (بالصافي بعد خصم تكلفة العملية) والقيمة المستردة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة خلال فترة الإقتراض باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

يتم إحتساب تكلفة منح القروض ضمن تكاليف عمليات القروض إلى الحد الذي يحتمل على أساسه سحب كل أو بعض هذه التسهيلات في هذه الحالة، يتم تأجيل هذه المصاريف حتى يتم سحب القروض. عندما لا يوجد أي دليل على أن بعض أو كل القروض سيتم سحبها، فإن هذه المصاريف يتم رسملتها كمدفوعات مقدمة لخدمات السيولة ويتم إطفائها على فترة القروض المتعلقة بها.

د - إجمالي المبلغ المستحق من (إلى) عملاء عن أعمال عقود:
إن إجمالي المبلغ المستحق من (إلى) العملاء عن أعمال المقاولات يمثل صافي التكاليف الفعلية مضافا إليها الأرباح المحققة ناقصا الخسائر المحققة والمطالبات المرحلية للعقود تحت التنفيذ. وتشمل التكلفة المواد والأجور المباشرة وحصة مناسبة من التكاليف غير المباشرة. وعند زيادة المطالبات المرحلية عن التكاليف والأرباح المحققة (ناقصا الخسائر المحققة)، يتم إدراج هذه الزيادة ضمن المطالبات.

هـ - المخزون:
يقيم المخزون على أساس متوسط التكلفة أو صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها أيهما أقل، بعد تكوين مخصص لأية بنود متقدمة أو بطيئة الحركة. تتضمن التكلفة المصاريف المتكبدة لشراء المخزون التي تم تحملها لجعل المخزون في موقعه وحالته الحالية. تحدد التكلفة على أساس المتوسط المرجح.

إن صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها هو السعر المقدر للبيع ضمن النشاط الاعتيادي للأعمال مخصصاً منها تكاليف التجهيز والمصاريف البيعية. يتم شطب بنود المخزون المتقدمة وبطيئة الحركة بناء على الاستخدام المستقبلي المتوقع وصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها.

و- أراضي محتفظ بها لغرض المتاجرة:
يتم تصنيف العقارات التي تم إقتناؤها أو تطويرها لغرض البيع من خلال النشاط الاعتيادي وليس لغرض تأجيرها أو ارتفاع قيمتها كعقارات محتفظ بها لغرض المتاجرة، ويتم قياسها بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها أيهما أقل.

تتضمن التكلفة حقوق أراضي الملك الحر، حقوق الأراضي المستأجرة، المبالغ المدفوعة لمقاولي البناء، تكاليف الاقتراض، تكاليف التخطيط والتصميم، تكاليف إعداد الموقع تكاليف الاتعاب المهنية والخدمات القانونية، وضرائب تحويل الملكية، وتكاليف البناء غير المباشرة والتكاليف الأخرى ذات الصلة.

تمثل صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها سعر البيع المقدر من خلال النشاط الاعتيادي بناء على الأسعار السوقية كما في تاريخ البيانات المالية والمخصومة بتأثير الفترات الزمنية في حال كانت مادية، مخصصاً منها تكاليف الانجاز والمصاريف البيعية. يتم قيد العمولات غير المستردة والمدفوعة لوكلاء التسويق والمبيعات عند بيع الوحدات العقارية كمصاريف عند دفعها.

عند الإستبعاد، يتم تحديد تكلفة العقارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة التي يتم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر والتي تشمل التكاليف المباشرة المتكبدة على العقار المباع ونسبة من التكاليف غير المباشرة التكبدة إستناداً إلى الحجم النسبي لذلك العقار. عند تخفيض قيمة العقارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة، يتم إدراج ذلك التخفيض ضمن التكاليف التشغيلية الأخرى.

ز - الشركات الزميلة:
إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري عليها ، والتي تتمثل في قدرتها على المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة. وفقا لطريقة حقوق الملكية، فإن الاستثمارات في الشركات الزميلة تدرج في بيان المركز المالي المجمع بالتكلفة المعدلة بأثر أية تغيرات لاحقة لتاريخ الإقتناء لحصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة من تاريخ بداية التأثير الجوهري فعليا حتى الزوال الفعلي لهذا التأثير الجوهري، فيما عدا الاستثمارات المصنفة كاستثمارات محتفظ بها لغرض البيع، حيث يتم المحاسبة عنها وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5 "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة". تقوم المجموعة بإدراج حصتها في نتائج أعمال الشركة الزميلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، كما تقوم بإدراج حصتها في التغيرات في الدخل الشامل الآخر للشركة الزميلة ضمن الدخل الشامل الآخر لها.

تتوقف المجموعة عن تسجيل الخسائر إذا تجاوزت خسائر الشركة الزميلة حصة المجموعة بها (متضمنة أية حصص طويلة الأجل والتي تمثل جزءاً من صافي استثمار المجموعة في الشركة الزميلة) فيما عدا إذا كان على المجموعة إلزام تجاه الشركة الزميلة أو قامت بأية مدفوعات نيابة عنها.

يتم إستبعاد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن المعاملات مع الشركات الزميلة مقابل الاستثمار في الشركة الزميلة في حدود حصة المجموعة من الشركة الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة الإقتناء عن حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والإلتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الإقتناء يتم الإعتراف بها كشهرة . وتظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار في الشركات الزميلة حيث يتم تقييمها كجزء من الاستثمار لتحديد أي إنخفاض في قيمته. إذا كانت تكلفة الإقتناء أقل من حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والإلتزامات المحتملة ، يتم إدراج الفرق مباشرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

عند فقدان التأثير الجوهري على الشركة الزميلة ، تقوم المجموعة بقياس وقيد أية موجودات مالية محتفظ بها بالقيمة العادلة. إن أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند فقدان التأثير الجوهري والقيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به بالإضافة إلى المحصل من البيع يتم الإعتراف به في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية ، تحدد المجموعة ما إذا كان من الضروري تسجيل خسائر إنخفاض في قيمة استثمار المجموعة في شركاتها الزميلة . تحدد المجموعة بتاريخ كل فترة مالية ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن الاستثمار في الشركة الزميلة قد إنخفضت قيمته . فإذا ما وجد ذلك الدليل ، تقوم المجموعة بإحتساب مبلغ الإنخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة الممكن استردادها للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية ويتم إدراج هذا المبلغ في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

ح - الموجودات غير الملموسة:
عند التحقق المبني، يتم قياس الموجودات غير الملموسة المكتونة بالتكلفة، والتي تمثل قيمة الشراء إضافة إلى التكاليف المباشرة المتكبدة لأعداد الأصل لاستخدامه في الغرض المخصص له.

لاحقاً للتحقق المبني، يتم إدراج الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الانتاجية المحددة بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم والخسائر المتراكمة للانخفاض في القيمة. يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الإطفاء دورياً للتأكد من أن طريقة وفترة الإطفاء تتفقان مع نمط المنافع الاقتصادية المتوقعة من بنود الموجودات غير الملموسة. ، بينما يتم إدراج الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الانتاجية غير المحددة بالتكلفة ناقصاً الخسائر المتراكمة للانخفاض في القيمة.

يتم قياس الأرباح أو الخسائر من استبعاد الموجودات غير الملموسة بالفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية لتلك الموجودات، ويتم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند الاستبعاد.

تتضمن الموجودات غير الملموسة التالي:

العمر الإنتاجي (سنة)	قفلية محل رخصة برنامج الحاسب الآلي
20 - 10	
5	

ط - ممتلكات وعقارات ومعدات:
تتضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والعقارات والمعدات سعر الشراء وأي تكاليف مباشرة مرتبطة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. يتم عادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد تشغيل الممتلكات والعقارات والمعدات، مثل الإصلاحات والصيانة والفحص في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم تكبد هذه المصاريف فيها.

في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف قد أدت إلى زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة الحصول عليها من استخدام إحدى الممتلكات والعقارات والمعدات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً، فإنه يتم رسملة هذه المصاريف كتكلفة إضافية على الممتلكات والعقارات والمعدات.

تظهر الأراضي المستأجرة والمباني بالقيمة العادلة بناء على تقييمات تتم كل سنتين من قبل مقيمين خارجيين مستقلين مخصصاً منها الاستهلاكات اللاحقة للمباني. يتم تسوية التغير في القيمة العادلة مقابل تكلفة الأصل.

إن الزيادة في القيمة الدفترية للأراضي المستأجرة والمباني كنتيجة للتقييم يتم إضافتها إلى حساب فائض إعادة التقييم في الدخل الشامل الآخر. إن النقص الذي يقابل زيادة سابقة لنفس الأصل يتم تخفيضه مباشرة من حساب فائض إعادة التقييم في الدخل الشامل الآخر ويتم إدراج أي نقص آخر مباشرة في الأرباح أو الخسائر للفترة. يتم معالجة الفرق بين الاستهلاك المحتسب سنوياً بناء على قيمة الأصل بعد التقييم والمدرج في الربح أو الخسارة للفترة وبين الاستهلاك المحتسب بناء على التكلفة الأصلية للأصل بتحويله مباشرة من فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المرحلة.

عندما يتم بيع الموجودات التي تم تقييمها ، فيتم تحويل المبالغ المتضمنة في فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المرحلة.

لا يتم إطفاء الأراضي المستأجرة. يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الانتاجية المتوقعة لبنود الممتلكات والعقارات والمعدات كما يلي :

سنوات	فئة الموجودات
25 - 10	مباني
5 - 3	أثاث وتجهيزات وديكورات
5 - 1	لوازم وتجهيزات معارض
25 - 3	أجهزة ومعدات وأدوات
5 - 3	سيارات

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك دورياً للتأكد من أن الطريقة وفترة الاستهلاك متفقتين مع نمط المنافع الاقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والعقارات والمعدات.

يتم إلغاء الاعتراف ببنود الممتلكات والعقارات والمعدات عند استبعادها أو عند إنتفاء وجود منفعة اقتصادية متوقعة من الاستعمال المستمر لتلك الموجودات.

ي - إنخفاض قيمة الموجودات:

في نهاية الفترة المالية ، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على إنخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الإنخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لإحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة، (إن وجدت) . إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على المجموعة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الاعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة إنخفاض قيمة الأصل كإنخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الإنخفاض في القيمة لاحقاً، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفترى بسبب عكس خسارة إنخفاض القيمة عن المبلغ الدفترى الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الاعتراف بأية خسارة من إنخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة.

يجب الاعتراف بعكس خسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الإنخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

ك - مخصص مكافأة نهاية الخدمة :

يتم احتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقاً لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي وعقود الموظفين. إن هذا الالتزام غير المعمول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف، فيما لو تم إنهاء خدماته في نهاية الفترة المالية، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الالتزام النهائي.

ل - رأس المال:

تصنف الأسهم العادية كحقوق ملكية .

م - المخصصات:

يتم الاعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على المجموعة الالتزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقاً صاعداً للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة تقرير في نهاية كل سنة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقد مادياً، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الالتزام. لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

ن - تحقق الإيراد:

يتضمن الإيراد القيمة العادلة للمبالغ المستلمة أو المدينة عن بيع بضائع أو استثمارات أو تقديم خدمات ضمن النشاط الاعتيادي للمجموعة. يتم إظهار الإيرادات بالصافي بعد خصم المرتجعات والخصومات والتنازلات.

تقوم المجموعة بالتحقق من الإيرادات عندما يكون من الممكن قياسها بصورة موثوقة بها، وأنه من المرجح أن المنافع المستقبلية الاقتصادية سوف تتدفق للمجموعة، وأن بعض الخصائص قد تم التأكد منها لكل من عمليات المجموعة كما هو مذكور أدناه. إن مبالغ الإيرادات لا تعتبر موثوقة بها إلى أن يتم حل جميع الالتزامات المرتبطة بعملية البيع.

(1) مبيعات البضاعة

تمثل المبيعات مجموع قيمة الفواتير الصادرة للبضاعة المباعة خلال السنة. يتم تحقق إيراد بيع البضائع عند تحويل المخاطر الهامة ومنافع الملكية إلى المشتري.

(2) تقديم الخدمات

يتم تحقق إيرادات عقود الخدمات عند تقديم الخدمة للعملاء.

(3) عقود المقاولات

يتم تحقق إيرادات عقود المقاولات على أساس نسبة الإنجاز، ويتم احتساب نسبة الإنجاز بناء على نسبة تكاليف الأعمال المنجزة على العقد حتى تاريخه لإجمالي التكاليف المقدرة للعقد، ويتم التحقق من الأرباح فقط عندما يصل العقد إلى تلك المرحلة التي يمكن عندها تقدير الأرباح النهائية بدرجة معقولة. وتؤخذ المطالبات، الأوامر التغيرية ودفعات الحوافز للعقد في الاعتبار لغرض احتساب أرباح العقد عند اعتماد صاحب العقد لها، كما يتم الاعتراف بالخسائر المتوقعة للعقد بالكامل فور تبين حدوثها. عندما لا يكون من الممكن تقدير العائد من عقود المقاولات بصورة معقولة، فإنه يتم التحقق من الإيراد إلى المدى الذي تم تحمله من تكاليف العقد والتي من المرجح أن تكون قابلة للاسترداد. إن تكاليف العقود يتم الاعتراف بها كمصروف في الفترة التي تم تكبدها فيها.

(4) إيرادات الفوائد

تحتسب إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

(5) إيرادات توزيعات الأرباح

يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت حق المجموعة في استلام تلك الدفعات.

(6) الإيجارات

يتم التحقق من إيرادات الإيجارات، عند إكتسابها، على أساس نسبي زمني.

7) أرباح بيع الاستثمارات
تقاس أرباح بيع الاستثمارات بالفرق بين المحصل من البيع والقيمة الدفترية للموجودات المالية في تاريخ البيع، ويتم إدراجها في وقت البيع.

8) الإيرادات والمصروفات الأخرى
يتم تحقق الإيرادات والمصروفات الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق.

س - تكاليف الاقتراض:
إن تكاليف الاقتراض المتعلقة مباشرة بتملك أو إنشاء أو إنتاج الموجودات المستوفاة لشروط رسملة تكاليف الاقتراض، وهي الموجودات التي تتطلب وقتاً زمنياً طويلاً لتصبح جاهزة للاستخدام أو البيع، يتم إضافتها لتكلفة تلك الموجودات حتى تصبح جاهزة بشكل جوهري للاستخدام أو البيع. إن إيرادات الاستثمارات المحصلة من الاستثمار المؤقت لقروض محددة والمستثمرة خلال فترة عدم إستغلالها للصرف يتم خصمها من تكاليف التمويل القابلة للإسترداد.

يتم إدراج كافة تكاليف الاقتراض الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم تكبدها فيها. إن تكاليف الاقتراض تشمل الفوائد والتكاليف الأخرى التي تم تكبدها من الشركة فيما يتعلق بإقتراض الأموال.

ع - العملات الأجنبية:
تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ نهاية الفترة المالية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. أما البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها.

تدرج فروق التحويل الناتجة من تسويات البنود النقدية ومن إعادة تحويل البنود النقدية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للفترة. أما فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كاستثمارات في الأدوات المالية والمصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فتدرج ضمن أرباح أو خسائر التغير في القيمة العادلة. إن فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كاستثمارات في الأدوات المالية والمصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع فتدرج ضمن "التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة" ضمن الدخل الشامل الآخر.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات للشركات التابعة الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ نهاية الفترة المالية. يتم تحويل نتائج الأعمال لتلك الشركات إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار صرف مساوية تقريباً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ هذه المعاملات، ويتم إدراج فروق التقييم الناتجة من التحويل مباشرة ضمن الدخل الشامل الآخر. ويتم إدراج هذه الفروق في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع خلال الفترة التي تم إستبعاد العمليات الأجنبية فيها.

ف - حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
يتم إحتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من الربح الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد خصم الخسائر المتراكمة وحصتها من أرباح الشركات المساهمة الكويتية التابعة والشركات الزميلة والمحول إلى حساب الاحتياطي الإجباري. لم يتم إحتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وذلك لعدم وجود أساس للربح لإحتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي على أساسه.

ص - حصة الزكاة
يتم إحتساب حصة الزكاة بواقع 1% من ربح الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد خصم حصتها في أرباح الشركات المساهمة الكويتية الزميلة والتابعة وذلك طبقاً للقانون رقم 46 لسنة 2006 ولمرسوم وزارة المالية رقم 58 لسنة 2007 والقواعد التنفيذية المنفذة لهما. لم يتم إحتساب حصة الزكاة وذلك لعدم وجود أساس للربح لإحتساب حصة الزكاة على أساسه.

ق - الأحداث المحتملة:
لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة إلا عندما يكون إستخدام موارد إقتصادية لسداد إلزام قانوني حالي أو متوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحاً مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداه بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر إقتصادية مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع اقتصادية مرجحاً.

ر - الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة:
إن المجموعة تقوم ببعض الآراء والتقديرات والافتراضات تتعلق بأسباب مستقبلية. إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية المجمعة والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

الآراء:

من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والمبينة في إيضاح رقم 2 ، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية المجمعة.

1 - تحقق الإيراد:

يتم تحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع اقتصادية محتملة للمجموعة، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق بها. إن تحديد خصائص تحقق الإيرادات كما هو مذكور في معيار المحاسبة الدولي رقم 18 يتطلب آراء هامة.

2 - تحديد تكلفة العقد:

إن تحديد التكاليف المتعلقة مباشرة بعقد معين أو الخاصة بأنشطة العقد بشكل عام يتطلب آراء هامة. إن تحديد تكاليف العقود لها تأثير هام على تحقق الإيرادات المتعلقة بالعقود طويلة الأجل. تتبع المجموعة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 11 لتحديد تكاليف العقود وتحقيق الإيرادات.

3 - مخصص ديون مشكوك في تحصيلها ومخزون:

إن تحديد قابلية الاسترداد للمبلغ المستحق من العملاء و رواج المخزون والعوامل المحددة لإحتساب الإنخفاض في قيمة المدينين والمخزون تتضمن آراء هامة.

4 - تصنيف الموجودات المالية:

عند إقتناء الأصل المالي، تقرر المجموعة ما إذا كان سيتم تصنيفه "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "متاح للبيع". تتبع المجموعة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتصنيف موجوداتها المالية.

تقوم المجموعة بتصنيف الموجودات المالية "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" إذا ما تم اقتناؤها في الأصل بهدف تحقيق الربح القصير الأجل أو إذا ما تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر عند الإقتناء، شريطة إمكانية تقدير قيمتها العادلة بصورة موثوق بها. يتم تصنيف جميع الموجودات المالية الأخرى كموجودات مالية "متاحة للبيع".

5 - إنخفاض قيمة الموجودات المالية:

تتبع المجموعة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتحديد إنخفاض أدوات الملكية المتاحة للبيع ، والذي يتطلب آراء هامة. ولتقديم هذه الآراء، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان الإنخفاض جوهري أو مطول في القيمة العادلة ما دون تكلفتها والملاءة المالية وذلك ضمن عوامل أخرى ، إضافة إلى النظرة المستقبلية للمنشأة المستثمر فيها على المدى القصير متضمنة عدة عوامل مثل أداء القطاع والصناعة والتغيرات التكنولوجية والتدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية. إن تحديد ما إذا كان الإنخفاض "جوهري" أو "مطول" يتطلب آراء هامة.

التقديرات والافتراضات:

إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في تاريخ نهاية فترة التقرير والتي لها مخاطر جوهريّة في حدوث تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي:

1 - مخصص ديون مشكوك في تحصيلها ومخصص مخزون:

إن عملية تحديد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ومخصص المخزون تتطلب تقديرات. إن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها يتم إثباته عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن المجموعة سوف تكون غير قادرة على تحصيل ديونها. يتم شطب الديون المعدومة عندما يتم تحديدها. إن التكلفة الدفترية للمخزون يتم تخفيضها وإدراجها بصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها عندما تتلف أو تصبح متقادمة بصورة كلية أو جزئية، أو عندما تنخفض أسعار البيع. إن معايير تحديد مبلغ المخصص أو المبلغ المراد شطبه يتضمن تحاليل تقادم وتقييمات فنية وأحداث لاحقة. إن قيد المخصصات وتخفيض الذمم المدينة والمخزون يخضع لموافقة الإدارة.

2- العقود طويلة الأجل:

يتم التحقق من إيرادات العقود طويلة الأجل وفقا لطريقة نسبة الإنجاز المحاسبية ، ويتم إحتساب نسبة الإنجاز بناء على نسبة تكاليف الأعمال المنجزة على العقد حتى تاريخه لإجمالي التكاليف المقدرة لكل عقد على حده. إن تحقق الإيرادات على أساس الخصائص المذكورة أعلاه ينبغي أن يتوافق مع الأعمال الفعلية المنجزة. إن تحديد التكاليف المقدرة لإكمال العقد وتطبيق طريقة نسبة الإنجاز تتضمن تقديرات. إن التكاليف والإيرادات المقدرة يجب أن تأخذ في الإعتبار المطالبات والتغيرات المتعلقة بالعقد.

3 - القيمة العادلة للموجودات المالية في أدوات الملكية غير المسعرة:

تقوم المجموعة بإحتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) عن طريق إستخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم إستخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، وإستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة. إن هذا التقييم يتطلب من المجموعة عمل تقديرات عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والتي هي عرضة لأن تكون غير مؤكدة.

4- انخفاض قيمة الموجودات غير المالية:
إن الانخفاض في القيمة يحدث عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) القيمة القابلة للإسترداد . والذي يمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. إن حساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتم بناء على البيانات المتاحة من معاملات البيع في معاملات تجارية بحتة من أصول مماثلة أو أسعار السوق المتاحة ناقصاً التكاليف الإضافية اللازمة لإستبعاد الأصل . يتم تقدير القيمة المستخدمة بناء على نموذج خصم التدفقات النقدية . تنشأ تلك التدفقات النقدية من الموازنة المالية للخمس سنوات المقبلة ، والتي لا تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة التي لم تلتزم الشركة بها بعد ، أو أي استثمارات جوهرية والتي من شأنها تعزيز أداء الأصل (أو وحدة توليد النقد) في المستقبل . إن القيمة القابلة للإسترداد هي أكثر العوامل حساسية لمعدل الخصم المستخدم من خلال عملية خصم التدفقات النقدية وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل النمو المستخدم لأغراض الاستقراء.

5- إعادة تقييم الأراضي المستأجرة والمباني:
تقوم المجموعة بإعادة تقييم الأراضي المستأجرة والمباني، حيث يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. تم تقييم الأراضي المستأجرة والمباني من قبل مقيمين مستقلين عن طريق الرجوع إلى صفقات فعلية حديثة تمت بين أطراف أخرى لموجودات مشابهة من حيث الحالة مع الاستناد إلى معارف وخبرات المقيمين المستقلين.

3 - موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

31 ديسمبر 2014	31 مارس 2016	محتفظ بها لغرض التداول :
680,808	854,738	أسهم مسعرة
408,246	12,964	محافظ
1,089,054	867,702	

4 - مدينون وأرصدة مدينة أخرى

31 ديسمبر 2014	31 مارس 2016	مدينون تجاريون (أ)
8,589,253	7,959,461	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها (ب)
(3,968,582)	(4,263,041)	
4,620,671	3,696,420	
559,883	643,371	دفعات مقدمة للموردين
(203,540)	(115,288)	مخصص دفعات مقدمة للموردين (ب)
356,343	528,083	
228,536	15,088	إيراد مستحق
(100,000)	-	مخصص إيراد مستحق (ب)
128,536	15,088	
4,545,111	4,301,865	محجوز ضمان
125,422	123,251	مصاريف مدفوعة مقدماً وتأمينات مستردة
-	168,342	خطاب ضمان
71,593	124,934	موظفون مدينون
30,248	51,757	مدينو مقاولي باطن
171,877	258,778	مدينون آخرون
10,049,801	9,268,518	

(أ) مدينون تجاريون
كما في 31 مارس 2016 ، بلغت أرصدة المدينين التجاريين التي تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها 2,065,723 دينار كويتي (31 ديسمبر 2014 : 2,712,886 دينار كويتي) إن تلك الأرصدة متعلقة بعدد من العملاء المستقلين الذين ليس لهم سابقة في عدم السداد . لاحقاً لتاريخ البيانات المالية المجمعة، قامت المجموعة بتحصيل مبلغ 2,113,724 دينار كويتي من أرصدة المدينون التجاريون القائمة.

إن تحليل أعمار أرصدة المدينين التجاريين كما يلي :

المجموع	انخفضت قيمتها	أكثر من 365 يوم	181 - 365 يوم	91 - 180 يوم	لم يتأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها	2016	2014
7,959,461	4,263,041	126,693	768,060	1,170,970	1,630,697		
8,589,253	3,968,582	524	1,633,688	1,078,674	1,907,785		

الشركة الأولى القابضة - ش.م.ك. (قابضة) وشركاتها التابعة (المجموعة)
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 مارس 2016
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

كما في 31 مارس 2016، بلغت أرصدة المدينين التجاريين التي إنخفضت قيمتها بالكامل مبلغ 4,263,041 دينار كويتي (31 ديسمبر 2014 : 3,968,582 دينار كويتي). إن الأرصدة المدينة الفردية التي إنخفضت قيمتها تتعلق أساساً بأرصدة مدينة غير محصلة لفترة طويلة من العملاء.

(ب) مخصص ديون مشكوك في تحصيلها

إن حركة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها كما يلي :

31 ديسمبر 2014	31 مارس 2016
5,408,665	4,272,122
1,051,540	711,057
-	(1,758)
(2,188,083)	(607,664)
-	4,572
4,272,122	4,378,329

الرصيد في بداية الفترة / السنة
المحمل خلال الفترة / السنة (إيضاح 23)
مستخدم خلال الفترة / السنة
مخصص لم يعد له ضرورة (إيضاح 23)
تعديلات ترجمة عملات أجنبية
الرصيد في نهاية الفترة / السنة

5 - إجمالي المبلغ المستحق من (إلى) عملاء عن أعمال عقود

31 ديسمبر 2014	31 مارس 2016
60,772,928	57,829,032
(60,174,537)	(56,352,299)
598,391	1,476,733

تكلفة العقود المتكبدة حتى تاريخه مضافاً إليها الأرباح المحققة (ناقصاً الخسائر المحققة)
المطالبات المرحلية

والتي تتمثل في :

31 ديسمبر 2014	31 مارس 2016
695,848	3,067,500
(97,457)	(1,590,767)
598,391	1,476,733

إجمالي المبلغ المستحق من عملاء عن أعمال عقود
إجمالي المبلغ المستحق إلى عملاء عن أعمال عقود

6 - إفصاحات الأطراف ذات الصلة

قامت المجموعة بمعاملات متنوعة مع أطراف ذات صلة ضمن النشاط الاعتيادي تتمثل في المساهمين، وأعضاء مجلس الإدارة وأفراد الإدارة العليا، والشركات الزميلة وبعض الأطراف ذات الصلة الأخرى. إن الأسعار وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات يتم الموافقة عليها من قبل إدارة المجموعة. إن الأرصدة والمعاملات الهامة التي تمت مع أطراف ذات صلة هي كما يلي:

(1) الأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالي المجموع :

(أ) مستحق من أطراف ذات صلة

31 ديسمبر 2014	31 مارس 2016
2,693,450	2,453,483
282,469	269,722
2,975,919	2,723,205
(1,686,005)	(1,686,005)
1,289,914	1,037,200

شركات تحت إدارة مشتركة (1)
أطراف ذات صلة أخرى

مخصص ديون مشكوك في تحصيلها (2)

(1) يوجد لدى الشركة الأم مبلغ مدين معلق لفترة طويلة من شركة مجموعة معرفي الدولية - ذ.م.م. (تحت التصفية) والذي يتمثل في تسهيلات ممنوحة بمبلغ 1,629,416 دينار كويتي (31 ديسمبر 2014 : 1,627,546 دينار كويتي). كما في 31 مارس 2016، تم احتساب مخصص بكامل قيمة المبلغ.

(2) إن حركة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها كما يلي :

31 ديسمبر 2014	31 مارس 2016
1,758,697	1,686,005
(72,692)	-
1,686,005	1,686,005

الرصيد في بداية الفترة / السنة
مخصص لم يعد له ضرورة (إيضاح 23)
الرصيد في نهاية الفترة / السنة

الشركة الأولى القابضة - ش.م.ك. (قابضة) وشركاتها التابعة (المجموعة)
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 مارس 2016
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

31 ديسمبر 2014	31 مارس 2016	(ب) مستحق إلى أطراف ذات صلة
1,005,707	2,071,153	مساهمون
2,832,585	2,835,735	شركات زميلة
3,721,913	3,301,926	شركات تحت إدارة مشتركة
485,977	299,696	أطراف ذات صلة أخرى
8,046,182	8,508,510	

تم عرضها في بيان المركز المالي المجموع كالتالي :

31 ديسمبر 2014	31 مارس 2016	متداول
1,672,555	1,912,368	غير متداول
6,373,627	6,596,142	
8,046,182	8,508,510	

(1) لم يتم الحصول على مصادقات من بعض الأطراف ذات الصلة بمبلغ 3,916,835 دينار كويتي (31 ديسمبر 2014):
3,792,581 دينار كويتي .

(2) المعاملات المتضمنة في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع :

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014	للفترة الخمسة عشر شهوراً المنتهية في 31 مارس 2016	(أ) مبيعات (ب) إيرادات العقود (ج) تكاليف العقود (د) مصاريف عمومية وإدارية (هـ) إيرادات أخرى (و) مزايا أفراد الإدارة العليا: مزايا قصيرة الأجل مزايا مكافأة نهاية الخدمة
64,125	110,000	
810,638	1,944,282	
(1,449,531)	(1,427,521)	
(301,140)	(241,277)	
96,341	-	
570,615	672,237	
69,599	81,306	

7 - بضاعة

31 ديسمبر 2014	31 مارس 2016	بضاعة
3,939,619	4,192,983	مخصص بضاعة بطينة الحركة
(1,187,966)	(1,138,215)	صافي القيمة
2,751,653	3,054,768	بضاعة بالطريق
-	41,681	إجمالي
2,751,653	3,096,449	

إن حركة مخصص بضاعة بطينة الحركة كان كما يلي:

31 ديسمبر 2014	31 مارس 2016	الرصيد في بداية الفترة / السنة المحمل خلال الفترة / السنة (إيضاح 23) مخصص لم يعد له ضرورة (إيضاح 23) المستخدم خلال الفترة الرصيد في نهاية الفترة / السنة
1,188,452	1,187,966	
111,444	102,627	
(111,930)	(26,312)	
-	(126,066)	
1,187,966	1,138,215	

8 - موجودات مالية متاحة للبيع

31 ديسمبر 2014	31 مارس 2016	أسهم مسعرة أسهم غير مسعرة محافظ
181,538	563,634	
576,285	560,739	
1,272,472	1,232,328	
2,030,295	2,356,701	

الشركة الأولى القابضة - ش.م.ك. (قابضة) وشركاتها التابعة (المجموعة)
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 مارس 2016
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

إن الموجودات المالية المتاحة للبيع البالغة 983,523 دينار كويتي مرهونة مقابل قرض تم الحصول عليه بواسطة الشركة الأم (إيضاح 13).

إن الأسهم غير المسعرة ومحافظ بمبلغ 714,972 دينار كويتي (31 ديسمبر 2014 : 765,787 دينار كويتي) مدرجة بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة ، نظراً لعدم القدرة على التنبؤ بطبيعة تدفقاتها النقدية المستقبلية وعدم وجود طرق أخرى مناسبة للتوصل إلى قيمتها العادلة بصورة موثوق بها. لا يوجد سوق نشط لموجودات المالية وتتوي المجموعة الاحتفاظ بها على المدى الطويل.

تم الاعتراف بخسائر إنخفاض في قيمة موجودات مالية متاحة للبيع للفترة المنتهية في 31 مارس 2016 بمبلغ 83,415 دينار كويتي (31 ديسمبر 2014 : 15,480 دينار كويتي).

إن الموجودات المالية المتاحة للبيع مقومة بالدينار الكويتي.

9 - استثمار في شركات زميلة

بلد التأسيس	نسبة الملكية	الأنشطة الرئيسية	31 مارس 2016		31 ديسمبر 2014
			2016	2014	
شركة وارة المقارية - ش.م.ك.م.		عقارات	%36.744	%36.744	
مخصص إنخفاض في القيمة					
			16,396,322	16,196,694	12,942,103
			(3,254,591)	(3,254,591)	
			13,141,731		
شركة الباب القابضة - ش.م.ك. (قابضة) (1)		قابضة	%25	%25	
مخصص إنخفاض في القيمة					
			4,000,000	4,000,000	(4,000,000)
			(4,000,000)		
			-		
شركة ورة محمد رفيع حسين معرفي - ذ.م.م. (2)		تجارة عامة	%21.88	%21.88	
شركة كابيتال الكويت العقارية ذ.م.م. (3)		عقارات	%47.027	%47.027	
			695,292	695,292	18,387,719
			16,770,125	32,025,114	32,025,114

إن الحركة خلال الفترة / السنة هي كما يلي :

31 مارس 2016	31 ديسمبر 2014	
32,025,114	32,718,293	الرصيد في بداية الفترة / السنة
-	(2,316,940)	إستيعادات
620,419	5,199,992	حصة من نتائج أعمال شركات زميلة
(976,343)	(3,710,100)	توزيعات أرباح مستلمة من شركات زميلة
(1,058,422)	148,349	حصة من (الخسائر الشاملة الأخرى) الدخل الشامل الآخر في شركات زميلة
(3,620)	(14,480)	حصة من فائض إعادة التقييم لشركة زميلة
30,607,148	32,025,114	الرصيد في نهاية الفترة / السنة

(أ) إن ملخص المعلومات المالية للشركات الزميلة والتي تكون هامة بشكل منفرد للمجموعة كما في 31 مارس كانت كما يلي:

31 مارس 2016	31 ديسمبر 2014	شركة كابيتال الكويت العقارية	شركة وارة المقارية	بيان المركز المالي
3,262,489	5,736,487	1,277,737	1,984,752	موجودات متداولة
123,680,123	126,061,026	47,827,617	75,852,506	موجودات غير متداولة
9,950,920	7,094,114	7,534,974	2,415,946	مطلوبات متداولة
45,565,409	50,380,698	5,909,749	39,655,660	مطلوبات غير متداولة
71,426,283	74,322,701	35,660,631	35,765,652	صافي الموجودات
4,540,667	16,251,348	3,331,374	1,209,293	بيان الأرباح أو الخسائر
(3,442,439)	(1,568,115)	(2,845,694)	(596,745)	إيرادات
1,098,228	14,683,233	485,680	612,548	مصاريف
976,343	3,710,000	976,343	-	صافي ربح الفترة / السنة
1,467,083	859,642	901,375	565,708	توزيعات أرباح مستلمة
				إلتزامات محتملة وإرتباطات رأسمالية

الشركة الأولى القابضة - ش.م.ك. (قابضة) وشركاتها التابعة (المجموعة)
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 مارس 2016
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

(ب) إن ملخص تسويات المعلومات المالية أعلاه مع القيم الدفترية للاستثمارات في الشركات الزميلة المدرجة في البيانات المالية المجمعة:

31 مارس 2016		صافي موجودات الشركات الزميلة	
حصة ملكية المجموعة		القيمة الدفترية لاستثمار المجموعة في الشركات الزميلة	
شركة كابيتال الكويت	شركة وارة العقارية	شركة كابيتال الكويت	شركة وارة العقارية
العقارية	العقارية	العقارية	العقارية
35,660,631	35,765,652	39,100,344	35,222,357
%47.027	%36.744	%47.027	%36.744
16,770,125	13,141,731	18,387,719	12,942,103

1. قامت الشركة الأم خلال سنة 1999 بتكوين مخصص إنخفاض في القيمة بمبلغ 2,000,000 دينار كويتي مقابل استثمارها في شركة الباب القابضة ش.م.ك. (قابضة) (شركة زميلة) لمواجهة أي خسائر مستقبلية قد تنتج عن نزاع مساهمي الشركة الزميلة. خلال عام 2006 تم تكوين مخصص كامل لباقي رصيد الاستثمار بمبلغ 2,000,000 دينار كويتي. تم تسوية النزاع بين المساهمين بناء على اتفاقية بتاريخ 24 يونيو 2006. لم تتوفر البيانات المالية للشركة الزميلة منذ عام 1999 لتحديد القيمة الدفترية للاستثمار في الشركة الزميلة.

2. قامت الشركة الأم بإحتساب ملكيتها في الاستثمار في شركة ورثة محمد رفيع حسين معرفي - ذ.م.م. بنسبة 21.88% بناءً على البيانات المالية المدققة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009. ومع ذلك، لم تحصل الشركة الأم على كتاب تنازل من الشركاء في شركة ورثة محمد رفيع حسين معرفي - ذ.م.م. منذ عام 2007 والبيانات المالية المدققة منذ السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009.

3. تم رهن عدد 130,178 حصة في شركة كابيتال الكويت العقارية ذ.م.م. مقابل قرض تم الحصول عليه بواسطة الشركة الأم (ليوضح (13)).

10 - استثمار في شركات تابعة غير مجمعة

اسم الشركة التابعة	بلد التأسيس	نسبة الملكية	31 مارس 2016	31 ديسمبر 2014
شركة داسكو الوطنية للتكييف - ذ.م.م.	الكويت	%100	1	1
شركة داسكو العالمية للأبواب والشبابيك - ذ.م.م.	الكويت	%100	62,219	62,219
الشركة الكويتية للصيانة العامة ذ.م.م. (1)	الكويت	%100	27,985	27,985
شركة الأولى القابضة طهران - شركة مساهمة خاصة	إيران	%100	90,206	90,206

(1) طبقاً لاجتماع الجمعية العامة للشركاء للشركة الكويتية للصيانة العامة - ذ.م.م. المنعقدة في 6 يونيو 2011، تمت الموافقة على تصفية الشركة بتاريخ 3 يوليو 2011. إن إجراءات التصفية لا تزال قيد التنفيذ حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات.

11 - موجودات غير ملموسة

تمثل الموجودات غير الملموسة قفلية محل ورخصة برنامج الحاسب الآلي (تتضمن تكاليف التنفيذ). إن الحركة خلال الفترة / السنة كما يلي:

31 مارس 2016		31 ديسمبر 2014	
التكلفة:			
الرصيد في بداية الفترة / السنة		الرصيد في نهاية الفترة / السنة	
الإطفاء المتراكم:			
الرصيد في بداية الفترة / السنة		إطفاء الفترة / السنة	
الرصيد في نهاية الفترة / السنة		صافي القيمة الدفترية	
871,440	871,440	871,440	871,440
748,811	816,181	67,370	26,100
816,181	842,281	55,259	29,159

الشركة الأولى القابضة - ش.م.ك. (قائمة) وشركاتها التابعة (المجموعة)

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 مارس 2016

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

12 - ممتلكات وعقارات ومعدات

المجموع	سيارات	معدات تحت التقييم	أجهزة ومعدات وأدوات	لوازم تجهيزات وملابس	أثاث وتجهيزات وديكورات	مباني	أراضي مستأجرة	التكلفة :
24,216,396	1,340,810	2,488,041	9,144,751	171,347	1,909,002	3,537,445	5,625,000	في 31 ديسمبر 2014
1,353,197	34,261	1,217,451	53,231	-	48,254	-	-	إضافات
(60,863)	(60,863)	-	-	-	-	-	-	استهلاكات
(959)	-	-	(959)	-	-	251,241	775,000	المشغوب
1,026,241	-	-	-	-	-	-	-	إعادة تقييم خلال الفترة
41,534	3,974	-	36,426	-	1,134	-	-	تعديلات ترجمة عملات أجنبية
26,575,546	1,318,182	3,705,492	9,233,449	171,347	1,958,390	3,788,686	6,400,000	في 31 مارس 2016
13,545,983	1,155,001	-	8,641,483	171,095	1,886,281	1,692,123	-	الاستهلاك المتراكم :
349,373	83,026	-	131,317	-	36,450	98,580	-	في 31 ديسمبر 2014
(58,554)	(58,554)	-	(959)	-	-	-	-	المحمل خلال الفترة
(959)	-	-	35,728	-	1,008	-	-	المتعلق بالاستهلاكات
39,337	2,601	-	8,807,569	171,095	1,923,739	1,790,703	-	المشغوب
13,875,180	1,182,074	-	-	-	-	-	-	تعديلات ترجمة عملات أجنبية
12,700,366	136,108	3,705,492	425,880	252	34,651	1,997,983	6,400,000	في 31 مارس 2016
10,670,413	185,809	2,488,041	503,268	252	22,721	1,845,322	5,625,000	في 31 ديسمبر 2014

تم توزيع الاستهلاك المحصل على الفترة / السنة كالتالي:

الفترة الخدمة	عشر شهور	المتبقية في
للسنة المنتهية في	31 ديسمبر	31 مارس
2014	232,535	185,471
2016	470,010	163,902
702,545	349,373	

بيان الأرباح أو الخسائر المجموع

خلال الفترة المنتهية في 31 مارس 2016 ، قامت المجموعة بتقييم الأراضي المستأجرة والمباني وقد تم إدراجها بالقيمة الحالية. إن الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية والبالغ 1,026,241 دينار كويتي قد تم المحاسبة عنه كخافض إضافي التقييم في المحل الشامل الآخر للفترة المنتهية في 31 مارس 2016. تم التوصل إلى القيمة الحالية للأراضي المستأجرة والمباني كما في 31 مارس 2016 بناءً على أقل تقييمين كما من قبل مراقبين مستقلين. لأراضٍ تقدر القيمة الحالية للأراضي المستأجرة والمباني، تم الرجوع إلى صفقات فعلية حديثة تمت بين أطراف أخرى لموجودات مشابهة من حيث الحالة. إن قياس القيمة الحالية للأراضي المستأجرة والمباني تم تصنيفها كمستوى ثالث للقيمة العادلة وذلك بناءً على مخاطر عدم التقييم التي تم استخدامها.

كما في تاريخ بيان المركز المالي المجموع ، بلغت المدة التعاقدية لحق الانتفاع من الأراضي المستأجرة المجموعة 5 سنوات ، وهي قابلة للتجديد.

إن بعض المباني والأراضي المستأجرة بقيمة دفترية تبلغ 997,000 دينار كويتي و 2,102,000 دينار كويتي على التوالي مدعومة مقابل قرض لأجل منوط لإحدى الشركات التابعة (إيضاح 13).

13 - إقراضات بنكية

31 ديسمبر 2014	31 مارس 2016	إيضاح	بيان
			<u>متداولة</u>
483,997	518,551		تسهيلات سحب على المكشوف تحمل معدل فائدة يتراوح من 2% إلى 2.5% سنوياً (31 ديسمبر 2014 : من 2% إلى 2.5% سنوياً) فوق سعر الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي ، وتستحق عند الطلب.
60,000	-		قرض يحمل معدل فائدة 2.5% سنوياً فوق سعر الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي. تم سداؤه خلال الفترة.
225,000	225,000	(ب)	قرض يحمل معدل فائدة 3.5% سنوياً (31 ديسمبر 2014: 2.5% سنوياً) فوق سعر الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي.
768,997	743,551		
			<u>غير متداولة</u>
26,645,977	25,598,341	(أ)	قرض يحمل معدل فائدة 3% سنوياً (31 ديسمبر 2014: 3% سنوياً) فوق سعر الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي.
453,177	212,110	(ب)	قرض يحمل معدل فائدة 3.5% سنوياً (31 ديسمبر 2014: 3.5% سنوياً) فوق سعر الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي.
27,099,154	25,810,451		
27,868,151	26,554,002		

المجموع

1 - في سنة 2014، تمت إعادة جدولة القرض الممنوح من بنك محلي ليتم سداؤه على خمس دفعات سنوية غير متساوية، على أن تستحق الدفعة الأولى في 15 يونيو 2016 وتستحق الدفعة الأخيرة في 15 يوليو 2019.

خلال الفترة، قامت المجموعة بسداد دفعات بمبلغ 1,047,636 دينار كويتي من رصيد القرض القائم، حيث أن مبلغ 434,500 دينار كويتي يمثل دفعة مقدمة من القسط الأول المستحق بتاريخ 15 يونيو 2016.

إن القرض مضمون بالرهنات التالية:

1. عدد 180,000,000 سهم من أسهم الشركة الأولى للفنادق - ش.م.ك.م. (طرف ذو صلة) مملوكة لشركة زميلة.
2. محفظة استثمارية للشركة الأم بمبلغ 983,523 دينار كويتي.
3. محافظ استثمارية لشركة زميلة بمبلغ 96,944 دينار كويتي.
4. 4,199,526 سهم من شركة مجموعة الزاد التجارية - ش.م.ك.م. (مقفلة).
5. 205,793 حصة من شركة كابيتال الكويت العقارية ذ.م.م. (شركة زميلة).
6. 1,334,600 سهم من أسهم المركز العربي للخرسانة الجاهزة ومقاولاتها ش.م.ك.م. (مقفلة) والتي يمتلكها طرف ذي صلة.
7. استثمارات عقارية تتمثل في عقارات بمنطقة البدع والمهولة بقيمة دفترية 3,651,350 دينار كويتي و 8,647,000 دينار كويتي على التوالي ومملوكة لأطراف ذات صلة.
8. كفالة بصفة شخصية وعلى وجه التضامن من طرف ذو صلة.

ب - إن القرض لأجل الممنوح للشركة التابعة من قبل أحد البنوك المحلية مضمون مقابل بعض المباني والأراضي المستأجرة المملوكة من قبل الشركة التابعة (إيضاح 12) والذي سوف يتم سداؤه على 12 قسطاً نصف سنوي غير متساوي، يستحق القسط الأول في 15 أبريل 2015 وقسط أخير يستحق في 15 أكتوبر 2020.

14 - أوراق دفع
تتحمل أوراق الدفع معدلات فائدة 2.5% سنوياً (31 ديسمبر 2014 : من 2% إلى 2.5% سنوياً) فوق سعر الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي، وتستحق خلال سنة. لاحقاً لتاريخ البيانات المالية المجمعة ، قامت المجموعة بسداد جزئي بمبلغ 124,400 دينار كويتي من المبلغ المستحق.

الشركة الأولى القابضة - ش.م.ك. (قابضة) وشركاتها التابعة (المجموعة)
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 مارس 2016
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

15 - دائنون وأرصدة دائنة أخرى

31 ديسمبر 2014	31 مارس 2016	
2,395,087	1,871,230	دائنون تجاريون
1,099,485	1,124,382	مصاريف وإجازات موظفين مستحقة
729,662	960,814	فوائد مستحقة
5,311,655	4,314,450	محجوز ضمان مقاولي باطن مستحق
2,602,131	3,414,192	دفعات مستلمة مقدماً من عملاء
-	3,433,739	مخصص قضايا قانونية (1)
185,190	10,517	مخصص جزاءات
178,995	108,811	موظفون دائنون
162,701	133,127	مخصص صيانة عقود
50,496	50,496	زكاة مستحقة
30,000	30,000	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المستحقة
54,497	82,870	دائنون آخرون
12,799,899	15,534,628	

(1) إن حركة مخصص قضايا قانونية خلال الفترة كان كما يلي:

31 مارس 2016	
-	الرصيد في بداية الفترة
3,549,831	المحمل خلال الفترة (25 - 2) (أ)
(116,092)	المدفوع خلال الفترة
3,433,739	الرصيد في نهاية الفترة

16 - مخصص مكافأة نهاية الخدمة

31 ديسمبر 2014	31 مارس 2016	
2,272,068	2,229,869	الرصيد في بداية الفترة / السنة
(27,396)	-	المحول إلى أطراف ذات صلة
(52,705)	-	المحول إلى مصاريف مستحقة
304,942	404,097	المحمل خلال الفترة / السنة
(267,593)	(288,112)	المدفوع خلال الفترة / السنة
553	789	تعديلات ترجمة عملات أجنبية
2,229,869	2,346,643	الرصيد في نهاية الفترة / السنة

17 - رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من 100,000,000 سهم بقيمة إسمية 100 فلس للسهم الواحد . وجميع الأسهم مدفوعة نقداً.

18 - احتياطي إجباري

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم ، يتم تحويل 10% من ربح الفترة الخاص بمساهمي الشركة الأم بعد خصم الخسائر المترتبة وقبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى حساب الاحتياطي الإجباري، ويجوز إيقاف هذه التحويلات عندما يصل رصيد الاحتياطي 50% من رأس المال. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون والنظام الأساسي للشركة الأم. لم يتم التحويل لحساب الاحتياطي الإجباري خلال الفترة، وذلك لعدم وجود أساس للربح لإحتساب الاحتياطي الإجباري على أساسه.

19 - احتياطي اختياري

وفقاً لمتطلبات النظام الأساسي للشركة الأم ، يتم تحويل 10% من ربح الفترة الخاص بمساهمي الشركة الأم بعد خصم الخسائر المترتبة وقبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى حساب الاحتياطي الاختياري ، ويجوز إيقاف هذا التحويل بقرار من الجمعية العمومية السنوية للمساهمين بناء على إقتراح مجلس الإدارة. لم يتم التحويل لحساب الاحتياطي الاختياري خلال الفترة، وذلك لعدم وجود أساس للربح لإحتساب الاحتياطي الاختياري على أساسه.

الشركة الأولى القابضة - ش.م.ك. (قابضة) وشركاتها التابعة (المجموعة)
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 مارس 2016
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

20 - مجمل الربح

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014	للفترة الخمسة عشر شهراً المنتهية في 31 مارس 2016	المبيعات / إيرادات العقود	تكلفة المبيعات / تكلفة العقود	مجمل الربح
3,065,109	2,862,018	9,934,787	(7,072,769)	مجمل الربح
189,363	1,012,072	5,874,778	(4,862,706)	تجارة ومقاولات
1,102,941	1,326,884	3,267,915	(1,941,031)	تعميدات وخدمات
(3,994)	-	-	-	تجارة عامة
4,353,419	5,200,974	19,077,480	(13,876,506)	معارض

21 - مصاريف عمومية وإدارية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014	للفترة الخمسة عشر شهراً المنتهية في 31 مارس 2016	تكاليف الموظفين
2,350,116	2,857,951	تأمين
16,533	16,376	أتعاب مهنية
201,982	177,372	إيجار
551,180	583,293	مخصص جزاءات
185,190	19,945	ديون معلومة
104,304	26,071	مصاريف إدارية أخرى
874,792	753,710	
4,284,097	4,434,718	

22 - صافي أرباح الاستثمارات

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014	للفترة الخمسة عشر شهراً المنتهية في 31 مارس 2016	(خسائر) أرباح غير محققة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
36,510	(109,915)	خسائر محققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(22,048)	(6,408)	خسائر محققة من بيع موجودات مالية متاحة للبيع
-	(151)	خسائر محققة من بيع جزء من الاستثمار في شركة زميلة
(180,890)	-	إيرادات توزيعات أرباح
183,316	163,899	
16,888	47,425	

23 - صافي مخصصات (محملة) لم يعد لها ضرورة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014	للفترة الخمسة عشر شهراً المنتهية في 31 مارس 2016	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها (إيضاح 4)
(1,051,540)	(711,057)	مخصص بنود بضاعة بطيئة الحركة (إيضاح 7)
(111,444)	(102,627)	
(1,162,984)	(813,684)	
2,188,083	607,664	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها لم يعد له ضرورة (إيضاح 4)
111,930	26,312	مخصص بنود بضاعة بطيئة الحركة لم يعد له ضرورة (إيضاح 7)
72,692	-	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها عن مستحق من أطراف ذات صلة لم يعد له ضرورة (إيضاح 6)
1,209,721	(179,708)	

24 - إيرادات أخرى

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014	للفترة الخمسة عشر شهرًا المنتهية في 31 مارس 2016	
-	567,589	خصم مقاولين الباطن والموردين
-	257,830	المسترد من عقود مطالبات
47,850	43,453	بيع مواد خردة
5,280	28,710	إيراد خدمات
11,475	8,195	أرباح بيع ممتلكات وعقارات ومعدات
105	-	تحويلات قضائية قانونية
230,566	119,299	إيرادات متنوعة
295,276	1,025,076	

25 - ارتباطات والتزامات محتملة

يوجد على المجموعة التزامات محتملة كما يلي:

31 ديسمبر 2014	31 مارس 2016	
1,373,327	1,589,066	إعتمادات مستندية
8,967,250	5,247,196	خطابات ضمان
10,340,577	6,836,262	

(2) إن القضايا القانونية القائمة للمجموعة كما في تاريخ بيان المركز المالي المجموع كانت كما يلي:

- (أ) بتاريخ 8 يوليو 2008، قام السيد عبد الحليم محمد رفيع حسين معرفي وآخرين (بصفته من الأوصياء على الثلث الخيري للمرحوم محمد رفيع حسين معرفي) برفع دعوى قضائية ضد الشركة الأم والأمين العام للأمانة العامة للأوقاف بصفته وآخرين تحت رقم 2008/3828 مطالبين بنسب خبير لتقدير عوائد استثمار الشركة الأم في الشركات التابعة للفترة من سنة 2000 وحتى الآن.
- (1) شركة مجموعة معرفي الهندسية - ذ.م.م.
 - (2) شركة مجموعة الرياض للتجارة العامة والمقاولات - ذ.م.م.
 - (3) شركة مجموعة معرفي الدولية - ذ.م.م.
 - (4) شركة المعبد للتجارة العامة - ذ.م.م.
 - (5) شركة المستشار العربي - ذ.م.م.
 - (6) شركة ورثة محمد رفيع حسين معرفي - ذ.م.م.
 - (7) شركة هندسة وصيانة التكيف (داسكو) - ش.م.ك. (مقفلة)
 - (8) الشركة الكويتية للصيانة العامة - ذ.م.م.

وبموجب عقد استثمار، مع ترتيب حق رهن تجاري موثق لدى إدارة التسجيل العقاري والتوثيق بوزارة العدل تحت رقم 952 جلد/3 بتاريخ 8 مارس 2000، قامت الشركة الأم بإبرام اتفاقية مع الثلث الخيري (طرف ذو صلة) حيث تقوم بتزويد الشركة الأم بالأموال لتقوم بالتمويل والاستثمار في عمليات الشركات التابعة للشركة الأم. وسوف تقوم الشركة الأم برهن أسهمها في الشركات التابعة البالغة 3,549,831 دينار كويتي كضمان لأموال الثلث الخيري. بتاريخ 30 مارس 2014، أصدرت محكمة "أول درجة" حكمها بإلزام الشركة الأم بدفع مبلغ 3,549,831 دينار كويتي للمدعين نظراً لعدم قيام الشركة الأم بسداد عوائد الاستثمارات فضلاً عن عدم إخطار الأوصياء على ثلث المرحوم محمد رفيع حسين معرفي بموجب الوصية عن ماهية عوائد الاستثمار التي كان متفقاً عليها بموجب عقد الاستثمار، حيث امتنعت الشركة الأم عن إفادتهم بذلك. قامت الشركة الأم بالإستئناف تحت رقم 1778 و 1857 و 2014/1865 لدى "محكمة الإستئناف" بتاريخ 29 ديسمبر 2014 أصدرت "محكمة الإستئناف" حكمها برفض الإستئناف وتأييد حكم "محكمة أول درجة". قامت الشركة الأم بالطعن على الحكم تحت رقم 2014/163 و 2015/147 لدى "محكمة التمييز"، وبتاريخ 10 مارس 2015 أصدرت "محكمة التمييز" حكمها بوقف نفاذ حكم "محكمة الإستئناف" حتى يصدر الحكم النهائي من "محكمة التمييز". بتاريخ 1 ديسمبر 2015، أصدرت "محكمة التمييز" حكمها برفض الطعن وتنفيذ الحكم الصادر من "محكمة أول درجة" وذلك بسداد مبلغ 3,549,831 دينار كويتي للمدعين. وبناء عليه، قامت الشركة الأم بتسجيل مخصص بمبلغ 3,549,831 دينار كويتي لمقابلة الالتزام الناتج من القضية القانونية.

- (ب) بتاريخ 28 مارس 2016، قام السيد عبد الإله محمد رفيع حسين معرفي وآخرين (بصفته من الأوصياء على الثلث الخيري للمرحوم محمد رفيع حسين معرفي) برفع دعوى قضائية تحت رقم 2016/10 مطالبين بأحقية الأمانة العامة للأوقاف بصفتها وصي منضماً على الثلث الخيري لمحمد رفيع حسين معرفي بإستلام مبلغ 3,549,831 دينار كويتي المحكوم به في الدعوى القضائية رقم 2008/3828. بتاريخ 29 سبتمبر 2016 أصدرت "محكمة أول درجة" حكمها بإعتبار الدعوى كأن لم تكن.

(ج) بتاريخ 26 مايو 2016، قام السيد محمد رفيع عبد الإله معرفي (بصفته من الأوصياء على الثلث الخيري للمرحوم محمد رفيع حسين معرفي) برفع دعوى قضائية تحت رقم 2016/1931 مطالباً وقف تنفيذ الحكم رقم 2008/3828 لحين الفصل النهائي في الدعوى القضائية رقم 2008/3828. بتاريخ 1 سبتمبر 2016، أصدرت "محكمة أول درجة" حكمها برفض الدعوى. قام السيد محمد رفيع عبد الإله معرفي بالإستئناف تحت رقم 2016/812 لدى "محكمة الإستئناف"، وتم تحديد جلسة لها بتاريخ 23 نوفمبر 2016.

(د) بتاريخ 14 أبريل 2016، قام السيد عبد الأمير معرفي برفع دعوى قضائية ضد الشركة الأم وآخرين تحت رقم 2016/2243 مطالبين بتصحيح سجل البصفتها المسؤول عن إدارة الوقف الخيري مساهمين للشركة الأم لتتضمن إسمه. لا تزال القضية منظورة أمام "محكمة أول درجة" حيث تم تحديد جلسة بتاريخ 21 نوفمبر 2016 للنظر في القضية.

(هـ) بتاريخ 6 سبتمبر 2016، قام السيد عبد العظيم معرفي وآخرين (بصفته من الأوصياء على الثلث الخيري للمرحوم محمد رفيع حسين معرفي) برفع دعوى قضائية ضد الشركة الأم تحت رقم 2016/4705 مطالبين ندب خبير لتقدير واحتساب التعويض المستحق للمدعين نتيجة حرمان الثلث الخيري من أرباحه المستحقة في الشركة الأم حسب إدعائهم، والتي تم الحكم فيها بالقضية رقم 2008/3828، حيث طالب المدعين بالتعويض بما تراه المحكمة مناسباً وجابراً للضرر. ولا تزال القضية منظورة أمام "محكمة أول درجة" حيث تم تحديد جلسة بتاريخ 28 ديسمبر 2016 للنظر في القضية.

26 - إدارة المخاطر المالية
تستخدم المجموعة ضمن نشاطها الاعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل النقد في الصندوق ولدى البنوك، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، المدينين، المستحق من (إلى) الأطراف ذات الصلة، الموجودات المالية المتاحة للبيع، الاقتراضات البنكية، أوراق الدفع والدائنين. ونتيجة لذلك فإنها تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه. لا تستخدم المجموعة حالياً مشتقات الأدوات المالية لإدارة هذه المخاطر التي تتعرض لها.

(أ) مخاطر سعر الفائدة
إن الأدوات المالية تتعرض لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في مستويات الفائدة. إن أسعار الفائدة الفعلية والفترات التي يتم خلالها إعادة تسعير أو استحقاق المطلوبات المالية واردة في الإيضاحات المتعلقة بها.

يبين الجدول التالي حساسية ربح المجموعة للتغير المحتمل بشكل معقول في أسعار الفائدة، مع ثبات المتغيرات الأخرى (من خلال الأثر على الاقتراضات وأوراق الدفع متغيرة الفائدة).

الفترة / السنة	الزيادة / (النقص) في سعر الفائدة	الرصيد في	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجموع
31 مارس 2016			
سحوبات على المكشوف	+ 0.5%	518,551	+ 2,583
قروض	+ 0.5%	26,035,451	+ 130,177
أوراق دفع	+ 0.5%	819,117	+ 4,096
31 ديسمبر 2014			
سحوبات على المكشوف	+ 0.5%	483,997	+ 2,420
قروض	+ 0.5%	27,384,154	+ 136,921
أوراق دفع	+ 0.5%	841,517	+ 4,208

(ب) مخاطر الائتمان

إن خطر الائتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان تتمثل أساساً في النقد لدى البنوك والمدينين والمستحق من أطراف ذات صلة، إن النقد لدى البنوك للمجموعة مودعة لدى مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية جيدة. إن خطر الائتمان فيما يتعلق بالمدينين محدود نتيجة للعدد الكبير للعملاء وتوزيعهم على صناعات مختلفة.

إن الحد الأعلى لتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الدفترية للنقد لدى البنوك والمدينين والمستحق من أطراف ذات صلة.

(ج) مخاطر العملة الأجنبية

إن مخاطر العملة هي مخاطر أن قيمة الأداة المالية سوف تقلب نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. تتعرض المجموعة لمخاطر العملة الأجنبية والناجمة عن التعاملات التي تتم بعملة غير الدينار الكويتي. ويمكن للمجموعة تخفيض خطر تعرضها لتغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال استخدامها لمشتقات الأدوات المالية. وتحرص المجموعة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول وذلك من خلال التعامل بعملة لا تتغير بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي. لا يوجد لدى المجموعة حالياً تعرض جوهري لهذا الخطر.

(د) مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة تنتج عن مواجهة المجموعة لصعوبة في توفير الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بالأدوات المالية. وإدارة هذه المخاطر تقوم المجموعة بتقييم المقدرة المالية لعملائها بشكل دوري كما تتأكد من وجود رصيد كاف من النقد في الصندوق ولدى البنوك والاستثمارات الأخرى القابلة للتسييل السريع لمواجهة التزاماتها.

إن جدول الاستحقاق الخاص بالمطلوبات المالية كما يلي :

31 مارس 2016					
المطلوبات المالية	حتى شهر	من 1 إلى 3 شهور	من 3 إلى 12 شهر	من 1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات
المجموع					
اقتراضات بنكية	70,778	278,823	393,950	25,810,451	-
أوراق دفع	106,000	323,293	389,824	-	-
دائنون وأرصدة	619,638	2,090,920	12,292,028	338,383	193,659
دائنة أخرى					
مستحق إلى أطراف ذات صلة	19,115	159,194	1,734,059	3,365,519	3,230,623
المجموع	815,531	2,852,230	14,809,861	29,514,353	3,424,282

31 ديسمبر 2014					
المطلوبات المالية	حتى شهر	من 1 إلى 3 شهور	من 3 إلى 12 شهر	من 1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات
المجموع					
اقتراضات بنكية	78,013	299,034	391,950	27,099,154	-
أوراق دفع	106,000	395,493	340,024	-	-
دائنون وأرصدة	1,489,141	2,137,592	8,433,931	551,654	187,581
دائنة أخرى					
مستحق إلى أطراف ذات صلة	853,429	198,798	620,328	3,541,042	2,832,585
المجموع	2,526,583	3,030,917	9,786,233	31,191,850	3,020,166

(هـ) مخاطر أسعار أدوات الملكية

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر إنخفاض القيم العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. إن التعرض لمخاطر سعر أدوات الملكية ينشأ من استثمار المجموعة في استثمارات حقوق الملكية والمصنفة "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" و"متاحة للبيع".

يوضح الجدول التالي الحساسية للتغير المحتمل بشكل معقول في مؤشرات أدوات الملكية كنتيجة للتغير في القيمة العادلة لهذه الاستثمارات ، حيث لدى المجموعة تعرض جوهري كما يلي :

31 مارس 2016			31 ديسمبر 2014		
التغير في سعر أدوات الملكية	الأثر على الدخل الشامل الآخر	الأثر على الأرباح أو الخسائر	التغير في سعر أدوات الملكية	الأثر على الدخل الشامل الآخر	الأثر على الأرباح أو الخسائر
%			%		
5%±	82,086±	42,737±	5%±	63,225±	54,435±

مؤشر السوق
سوق الكويت للأوراق المالية

27 - قياس القيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس موجوداتها المالية كالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وبعض الموجودات المالية المتاحة للبيع والموجودات غير المالية كالأراضي المستأجرة والمباني بالقيمة العادلة.

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن إستلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الإلتزام بإحدى الطرق التالية:

- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الإلتزام.
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الإلتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

يتم تصنيف جميع الأدوات المالية التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية المجمعة من خلال مستوى قياس متسلسل إستناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:

المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشط المعلنة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المماثلة.
المستوى الثاني: ويشمل أسس التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحاً إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
المستوى الثالث: ويشمل أسس التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاح.

إن الجدول التالي يظهر الموجودات المالية للمجموعة المقاسة بالقيمة العادلة كما يلي :

31 مارس 2016	المستوى الأول	المجموع
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	867,702	867,702
موجودات مالية متاحة للبيع	1,641,729	1,641,729
	2,509,431	2,509,431

31 ديسمبر 2014	المستوى الأول	المجموع
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	1,089,054	1,089,054
موجودات مالية متاحة للبيع	1,264,508	1,264,508
	2,353,562	2,353,562

إن القيمة العادلة للأدوات المالية كما في 31 مارس 2016 (31 ديسمبر 2014) تقارب قيمتها الدفترية ، باستثناء بعض الموجودات المالية المتاحة للبيع والمسجلة بالتكلفة كما هو مبين في إيضاح رقم 8. لقد قدرت إدارة المجموعة أن القيمة العادلة للنقد في الصندوق ولدى البنوك، المدينين، المستحق من (إلى) أطراف ذات صلة، الإقتراضات بنكية، أوراق الدفع والدائنون تقارب قيمتها الدفترية بشكل كبير نظراً لقصر فترة إستحقاق هذه الأدوات المالية.

خلال الفترة، لم تتم أي تحويلات ما بين المستويات الأول والثاني والثالث.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الاعتراف بها في البيانات المالية المجمعة على أساس دوري، تحدد المجموعة ما إذا كانت هناك تحويلات قد تمت لهم بين مستويات القياس المتسلسل وذلك عن طريق إعادة تقدير أساس التصنيف (استناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة مالية.

28- إدارة مخاطر الموارد المالية

إن هدف المجموعة عند إدارة مواردها المالية هو المحافظة على قدرتها على الاستمرار، وذلك لتوفير عوائد لحاملي الأسهم ومنافع للمستخدمين الخارجيين، وكذلك للمحافظة على هيكل مثالي للموارد المالية لتخفيض أعباء خدمة تلك الموارد المالية.

وللمحافظة على أو لتعديل الهيكل المثالي للموارد المالية يمكن للمجموعة تنظيم مبالغ التوزيعات النقدية المدفوعة للمساهمين ، تخفيض رأس المال المدفوع ، إصدار أسهم جديدة ، بيع بعض الموجودات لتخفيض الديون ، سداد قروض أو الحصول على قروض جديدة.

بالمقارنة بالشركات الأخرى في نفس المجال، تقوم المجموعة بمراقبة مواردها المالية بناءً على نسبة الدين إلى الموارد المالية. يتم تحديد هذه النسبة بإحتساب صافي الدين مقسوماً على الموارد المالية. يتم إحتساب صافي الدين كإجمالي الإقتراض ناقصاً النقد في الصندوق ولدى البنوك. ويتم إحتساب إجمالي الموارد المالية كحقوق الملكية التي تظهر في بيان المركز المالي المجمع مضافاً إليها صافي الديون.

لغرض إدارة مخاطر الموارد المالية ، يتكون إجمالي تلك الموارد المالية مما يلي :

31 مارس 2016	31 ديسمبر 2014	
26,554,002	27,868,151	إقتراضات بنكية
819,117	841,517	أوراق دفع
(1,822,772)	(4,419,129)	ناقصاً : نقد في الصندوق ولدى البنوك
25,550,347	24,290,539	صافي الديون
9,790,054	13,483,611	مجموع حقوق الملكية
35,340,401	37,774,150	إجمالي الموارد المالية
%72	%64	نسبة الدين إلى الموارد المالية

29 - توزيعات الأرباح المقترحة والجمعية العمومية

إقترح مجلس الإدارة عدم توزيع أرباح ومكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن الفترة المنتهية في 31 مارس 2016، ويخضع هذا الإقتراح لموافقة الجمعية العمومية السنوية للمساهمين.

وافقت الجمعية العمومية السنوية للمساهمين المنعقدة في 19 يناير 2016 على إقتراح مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح ومكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

